

"لا تسر عدو ولا حبيب"، حالة حرية التعبير فى العالم العربى لعام 2019



"لا تسر عدو ولا حبيب ، ، حالة حرية التعبير في العالم العربي لعام 2019"

المقدمة

في تقرير حرية التعبير الصادر عام 2009 عن حرية التعبير في مصر لعام 2008 ، كانت قضايا الحسبة السياسية هي الغالبة على الانتهاكات التي تستهدف حرية التعبير ، حيث يقوم محامين باستهداف اصحاب الرأي والكتاب والصحفيين بالقضايا ، إما تقربا للسلطة أو كراهية في الاراء المطروحة ، او ابتغاء لشهرة قليلة التكاليف ، حيث مجرد بلاغ أو قضية لا تتكلف بضع جنيهات ، لتلتقطها الصحف المقربة من السلطة وتسلط عليها الاضواء.

والان ، في عام 2019 وبعد عشر سنوات ، يعيد التاريخ نفسه ، حيث عادت قضايا الحسبة السياسية بشكل أشد وأكثر حدة ، بشكل تعتقد الشبكة العربية انه يحوز رضى السلطات ، وقد يكون بإشارة منها.

<http://www.anhri.net/reports/press2008/02.shtml>

هذا هو الحال في مصر ، فهل يختلف الأمر بالنسبة لباقي الدول العربية؟

لا نرى ذلك ، وبشكل أكثر دقة ، فالاختلاف هو فقط في التفاصيل.

فالموجة الجديدة من الثورات العربية ، قوبلت بعنف شديد، سواء من الدول التي شهدت هذه الثورات والانتفاضات "الجزائر ، السودان ، لبنان ، العراق" أو الدول التي شهدت الموجة الأولى بدؤا من عام 2011 " تونس ، مصر ، اليمن ، البحرين ، ليبيا ، سوريا" ، بل وباقي الدول العربية التي خشت أن تمتد الموجة الجديدة اليها ، فساد القمع والتكيل ، وبالطبع في المقدمة كانت حرية التعبير وحرية الصحافة هي المستهدفة.

فما من دولة عربية واحدة ، توقفت عن الحبس في قضايا النشر ، حتى تونس التي يفترض أن تكون استثناء ، قد تكون أقل انتهاكا ، لكنها مارست الحبس ضد اصحاب الرأي.

اختلفت الوسائل وبقي العداء لحرية التعبير وحرية الصحافة ، فمن دول تعادي شبكات التواصل الاجتماعي مثل الكويت حيث العداء الأشد لتويتر ، ومصر حيث العداء الأشد لفيس بوك ، والسعودية حيث لا صوت يعلو أساسا براي مختلف ، و الامارات التي تمارس كل انواع القمع ضد حرية التعبير كجزء من عدائها للحريات العامة وتخفيه خلف ستار وزارات شكلية مثل وزارة السعادة !!.

وعلى خطى مصر ، تذرعت البحرين بمكافحة الارهاب لتمارس اشد انواع التتكيل المغلف بغطاء قانوني لنتهم المعارضين بممارسة الارهاب.

والمغرب التي شهدت العديد من المحاكمات لأصحاب الرأي ، افتقدت لمعايير المحاكمة العادلة ، لاسيما الصحفيين ومعتقلي حراك الريف.

ومازال الوضع الاسوأ هو في اليمن ، حيث يعاني الصحفيين واصحاب الرأي من انتهاكات قوات الحوثي من جانب ، وقوات الحكومة المدعومة من السعودية والامارات برئاسة منصور هادي من جانب اخر.

ولا يختلف الأمر كثيرا في فلسطين ، وإن خفت حدته نظرا لوقوعها تحت الاحتلال ، حيث تمارس سلطة حماس قمعا ضد حرية التعبير في المناطق الخاضعة لسلطتها ، مثلما تمارس السلطة الفلسطينية قمعا اخر في المناطق

الخاضعة

لها.

الامثلة اكثر من ان تذكر أو يتم حصرها ، وبمطالعة التقرير ، في الدول التي يضمها " 12 دولة" سوف تجد أن حالة حرية الصحافة وحرية التعبير في العالم العربي ، بأكلمه ، بالفعل ، لا تسر عدو أو حبيب.

مصر

مقدمة

يرصد التقرير السنوي لحرية الرأي والتعبير في مصر خمسة محاور رئيسية توضح مسار الديمقراطية فيها، بالإضافة لعدد من الأحداث غير التقليدية التي وقعت هذا العام وأثرت في الحريات بشكل عام. يبدأ التقرير برصد التعديلات الدستورية التي بدأ بها عام 2019، ويوضح أهم ما جاء فيها، إضافة للأحداث التي صاحبت الاستفتاء نفسه. ثم يرصد التقرير ما يتعلق بالتغييرات في القوانين والتشريعات المؤثرة في حرية الرأي والتعبير. وينتقل بعد ذلك لرصد أوضاع الصحافة والإعلام في مصر مفصلة بين انتهاكات في حق صحفيين واقتحام مقار مواقع إلكترونية أو حجبها، وكذلك نظرة على وضع الإعلام تشريعياً وما جد من أحداث في العام المنصرم منقسم لعدة فروع ترصد بالأحداث والتواريخ كل ما يخص وضع الصحافة والإعلام.

ثم يتعرض التقرير لرصد الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال العام من إحتجاجات وأبرزها "20 سبتمبر". ثم يختتم التقرير برصد لعدد قضايا أمن الدولة المتعلقة بحريات الرأي لهذا العام، والمدنيين الذين تم محاكمتهم عسكرياً. ليظهر في مجمله تدهور وضع الحريات في مصر بشكل ملحوظ هذا العام وإتجاه النظام إلى نفق مظلم فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير بشكل خاص.

أولاً: التطور التشريعي والقانوني

التعديلات الدستورية:

- في 14 فبراير 2019، وافق البرلمان بنسبة تجاوزت الـ 80% على تعديل الدستور من حيث المبدأ.
- في 14 أبريل 2019، وافق البرلمان على 25 مقترحاً للتعديل في الدستور، بين إضافة واستبدال وحذف.
- أهم ما جاء في التعديلات الدستورية، كان تمديد فترة الحكم للرئيس لتصل لستة سنوات، وتدشين ما يسمى بمجلس الشيوخ بسلطات استشارية، وإعادة منصب "نائب الرئيس"، وزيادة نسبة تمثيل المرأة والأقليات في البرلمان والمجالس المحلية.

كما شمل عددًا من التعديلات التي جاءت في معظم لتمرير رئيس الجمهورية مزيداً من السلطات منها أن يعين رئيس الجمهورية نفسه كلاً من: رؤساء الجهات، الهيئات القضائية، النائب العام، ويعين رئيس هيئة المفوضين وأعضائها، ورئيس المحكمة الدستورية. كما نصت التعديلات على إنشاء مجلس أعلى للجهات والهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية.

لا صوت يعلو فوق صوت نعم-!

شهدت الفترة من أول يناير وحتى إقرار التعديلات في إبريل، حملة أمنية على المعارضين، إضافة إلى منع ظهور المعارضين إعلامياً، ومنع تنظيم أي فعاليات للدعوة لرفض الاستفتاء:

- في 23 فبراير ألقى القبض على أربعة من أعضاء حزب الدستور، وهم جمال فاضل وأحمد الرسام ورمضان أبو زيد وهلال سمير. كذلك ألقى القبض على المعارض وعضو مجلس الشورى السابق د. محمد محيي الدين بعد إعلانه رفضه للتعديلات الدستورية.
- كما تم عمل بلاغات ضد بعض المعارضين واتهامهم بنشر أخبار كاذبة والخيانة العظمى، والتحريض ضد الدولة المصرية والإساءة لها، مثل الفنانين عمرو واکد وخالد أبو النجا، إذ أوقفت نقابة المهن التمثيلية عضويتيها على خلفية مشاركتهما في اجتماعات مع أعضاء الكونجرس الأمريكي للتعريف بوضعية حقوق الإنسان ومستقبل الديمقراطية في مصر، وكذلك حملات تشويه إعلامية بحق كل من عارض التعديلات مثل المعارض البارز حمدين صباحي، والأديب علاء الأسواني وغيرهما.
- في 28 مارس، مُنعت "الحركة المدنية الديمقراطية"، من تنظيم احتجاج على التعديلات الدستورية أمام البرلمان.

التعديلات على قانون الإرهاب:

- أدخلت تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، مرتان، الأولى في فبراير 2019، والثانية في مايو 2019، وجاءت التعديلات بخصوص إعطاء الحق في مصادرة العقارات، والأموال، والأمتعة، والأسلحة، والأدوات، والمستندات، وغيرها بخلاف العقوبة المقررة على من ارتكب جريمة مصنفة "إرهاب".
- كما نص التعديل على أن يكون للنيابة العامة بصفة مؤقتة أن تغلق أي مكان من الأماكن التي استعملت أو أعدت للاستعمال من قبل الإرهابي أو الجماعة الإرهابية.
- وأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن 5 آلاف جنيه، ولا تتجاوز 10 آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أجّر عقاراً أو وحدة دون إخطار قسم أو مركز الشرطة الكائن في دائرته العقار، بصورة عقد الإيجار وصورة الرقم القومي للمستأجر المصري أو إثبات الهوية للأجنبي، وذلك خلال 72 ساعة من تاريخ شغل العقار، أو إبرام عقد الإيجار أيهما أقرب.

قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي:

- صدر في 14 يوليو 2019 وعلق عدد من منظمات المجتمع المدني المستقلة عليه، رافضين تحايل مشروع القانون على المادة 75 من الدستور التي تشترط تأسيس الجمعية بمجرد الإخطار، فقد حول القانون عملية الإخطار إلى ترخيص من الناحية العملية. حيث علق شرط اكتساب الشخصية القانونية للجمعية على عدم اعتراض الجهة الإدارية، واشترط إصدار تلك الجهة خطاباً للبنوك يتيح للجمعية فتح حساب (مادة 11).
- كذا توافق القانون الحالي ومشروع القانون على استثناء الجمعيات بالمناطق الحدودية من شرط الإخطار لتأسيس الجمعية، وجعلها بالترخيص المسبق بعد استطلاع رأي المحافظ (مادة 15).
- احتفظ المشروع بباب خلفي لتقييد نشاط الجمعية عن طريق الموافقة المسبقة على التمويل والمنح الدولية للجمعيات، فمن الممكن للدولة منع نشاط معين للجمعية عن طريق رفض المنحة المقدمة له، كما أن القانون لم يشترط على الدولة إبداء أسباب لهذا الرفض. (مادة 28).
- اعتبر مشروع القانون أن أموال الجمعيات في حكم الأموال العامة (مادة 24/ الفقرة الأخيرة)، وأخضعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

ثانياً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

الوضع الصحفي والإعلامي

كل أو إلب المواقع والصحف الورقية والقنوات الفضائية تحت سيطرة الحكومة ، والمواقع المستقلة على قتلها محجوبة.

هذا يوضح بجلاء وضع الصحافة والإعلام وحرية التعبير في مصر، ونرصد هذا العام تدهوراً واضحاً لأوضاع الصحفيين والصحافة في مصر، من حيث سن لوائح تشريعية معيبة من جهة، وتعرض الصحفيين لانتهاكات منها:

التكميم المقنن

- إصدار لائحة الجزاءات الخاصة بقانون تنظيم الصحافة والإعلام صدرت لائحة الجزاءات من المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام¹، في مارس 2019، وانتقد اللائحة الكثير من المهتمين بحرية الصحافة سواء منظمات مجتمع مدني أو صحفيين وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، لما فيها من جزاءات مجحفة تمس حرية الصحافة وتقيدها،

1 موقع الوطن، "الأعلى للإعلام" ينشر لائحة جزاءات المؤسسات الخاضعة له، منشور في 18 مارس 2019

بسبب استخدامها لمصطلحات فضفاضة مثل: نص المادة 17 (يُعاقب كل من استخدم أو سمح باستخدام عبارات، أو ألفاظ تدعو إلى التحريض على العنف، أو الحض على الكراهية، أو التمييز أو الدعوة للطائفية، أو العنصرية، أو يسيء لمؤسسات الدولة، أو الإضرار بمصالحها العامة، إما بمنع نشر أو بث أو حجب الصفحة، أو الباب، أو البرنامج، أو الموقع الإلكتروني لفترة محددة أو دائمة أو منع نشر أو بث الوسيلة لفترة محددة، أو توقيع غرامة لا تقل عن 250 ألف جنيه، ولا تزيد على 500 ألف جنيه)، كما رصد المنتقدون للائحة تغول المجلس الأعلى على سلطات نقابتي الإعلام والصحافة، كما تدخل في السلطة القضائية نفسها، وهذا في مواده السابعة والثامنة، وكذلك المادة 16 التي تدخلت في جرائم من المفترض أن يحقق فيها القضاء.

انتهاكات ضد الصحافة والصحفيين

- عدد سجناء الصحافة في العام

وفقاً لما رصدته الشبكة العربية فإن عدد المسجونين من الصحفيين العاملين بالصحافة وصل إلى 39 صحافي²، فيما تم تسجيل عدد (17) حالة اعتقال جديدة بحق صحفيين وعاملين بالصحافة بأنواعها المختلفة في عام 2019 وحده.

- مواقع صحفية تم حجبها أو إغلاقها هذا العام

يصل عدد المواقع المحجوبة في مصر إلى أكثر من 500 موقع حتى اليوم، وشهد هذا العام زيادة في قائمة المواقع المحجوبة على النحو التالي:

- في شهر فبراير، حُجبت السلطات المصرية 37 ألف موقع في محاولة لمنع التصويت على حملة "باطل" الإلكترونية التي تجمع توقيعات ضد التعديلات الدستورية، حسب مؤسسة NetBlocks، التي يتركز عملها على رصد شبكة الإنترنت.
- في شهر مايو، تم حجب الموقع الإلكتروني لجريدة التحرير، الأمر الذي أثر على ميزانية الجريدة، وأعلن مجلس الإدارة لاحقاً محاولته لحل الأزمة مع المسؤولين إلا أنه لم يحصل على رد حتى الآن، وقام بتخفيض رواتب العاملين فيه مما أثار أزمة داخل الجريدة واعتمد عدد من العاملين فيها.
- في سبتمبر، وبعد أحداث 20 سبتمبر، حُجب موقع كل من بي بي سي عربي، والحرية. بالإضافة إلى ذلك، حُجبت إحدى خدمات شركة Cloudflare التي تحمي عملاتها من الهجمات الإلكترونية، ومن بينها الحجب.
- ورصدت شبكة «نت بلوكس» لمراقبة أنشطة الإنترنت حجب بعض خوادم محتوى فيسبوك، كما رصدت أيضاً مواجهة ما يقرب من 40% من مستخدمي تويتر مشاكل

2 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، قائمة بأسماء الصحفيين والعاملين بمجال الإعلام في السجون المصرية https://www.anhri.info/?post_type=journalist الإطلاع في ديسمبر 2019

- اتصال بالموقع. يتفق ذلك مع شكاوى المستخدمين المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تتركز حول فيسبوك ماسنجر.
- تم حجب موقع شبكة أريج **arij.net**، وهي شبكة متخصصة في الصحافة الاستقصائية، وتعرض موقع حبر الأردني **77ber.com** إلى الحجب، عقب نشره تغطية إخبارية للقبض على شابين أردنيين، من قبل قوات الشرطة في مصر، والتي أعلنت صلتها باحتجاجات 20 سبتمبر.
 - كما حاولت السلطات المصرية منع الوصول إلى تطبيق **swire** و **Facebook messenger**، بالإضافة إلى استمرار محاولات حجب موقعي فيسبوك وتويتر، والتي أدت في بعض الأحيان إلى حجب الموقعين في نطاق جغرافي محدد. كما شملت ممارسات السلطات المصرية إبطاء الوصول إلى الشبكات الاجتماعية وتطبيقات التراسل الفوري، ومن بينها تم حجب موقعي **signal.org** و **wickr.com**.

إقتحام مواقع صحفية ومصادرة للكلمة المكتوبة

- مصادرة جرائد
في 21 مارس، صدر قرار من المجلس الأعلى بموجب اللائحة بحجب الموقع الإلكتروني لجريدة "المشهد" لمدة ستة أشهر، وتغريمها بمبلغ 50 ألف جنيه، وكان المجلس قد سبب العقوبة بأن الجريدة قد نشرت صور إباحية وخاضت في عرض فنانة، وهو الأمر الذي أنكرته إدارة الجريدة تماماً وطالبت المجلس بتوضيح تلك الإدعاءات وقال رئيس التحرير أنه يبدو أن المجلس قد طالع موقع آخر غير المشهد.
- في 30 مايو، منع طباعة عدد جريدة الأهالي الصادرة عن حزب التجمع للأسبوع الثالث بسبب تحقيق صحفي عن حالات العفو عن عدد من المحكوم عليهم وصدر بيان للحزب يستنكر ما وصفه بـ"الرقابة المخالفة لمواد الدستور وحرية النشر"³.

- اقتحام مقر مدى مصر
في 24 نوفمبر، ووفقاً لبيان صادر عن موقع "مدى مصر" -المحجوب- ذكر فيه تفاصيل إقتحام مقره واحتجاز العاملين فيه ثم إلقاء القبض على ثلاثة منهم وإطلاق سراحهم في وقت لاحق من اليوم.⁴

3 جريدة الأهالي، من يقف وراء تكرار مصادرة جريدة الأهالي؟، منشور في 5 يونيو 2019، <http://altagamo.org/2019/06/05/%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%82%D9%81-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A> تم الإطلاع في ديسمبر 2019.

4 موقع مدى مصر، بعد ساعات من اقتحام «مدى مصر»: أجهزة الأمن تخلي سبيل شادي زلط ولينا عطاءه ومحمد حمامة ورنا ممنوح، منشور في 24 نوفمبر 2019 <https://mada22.appspot.com/madamasr.com/ar/2019/11/24/news/u/%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%b3%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d9%86->

في اليوم التالي للإقتحام صدر بيان صحفي من النيابة⁵ يقول إن الاقتحام جاء عقب إذن قضائي من نيابة أمن الدولة العليا بتفتيش مقر الموقع الإلكتروني، بعدما عُرض على النيابة العامة محضر تحريات قطاع الأمن الوطني التي توصلت إلى إنشاء جماعة الإخوان الموقع الإلكتروني لنشر أخبار وشائعات كاذبة لتكدير الأمن العام.

- توقف قنوات ومنع إعلاميين
- في 4 فبراير 2019، صدر حكم ضد الناشر خالد لطفي، مؤسس دار تنمية للنشر، في محاكمة عسكرية بالسجن 5 سنوات، بتهمة "إفشاء أسرار عسكرية" و"بث شائعات"، بعد نشره كتاب "الملاك" الممنوع من النشر في مصر، وكان الفيلم المأخوذ عن الكتاب قد مُنع أيضا من البث، لما يتناوله عن قصة حياة أشرف مروان زوج بنت جمال عبدالناصر، ويصفه بالجاسوس المصري لاسرائيل.
- في 25 مايو، قررت نقابة الإعلاميين وقف الإعلامية بسمة وهبة، مقدمة برنامج "شيخ الحارة" الذي يعرض يوميا، وكان قرار الوقف بسبب حلقتين للإعلامية تسببتا في مشاكل، وأعلنت النقابة إيقافها قبل أن يفصل المجلس الأعلى في الشكاوى المقدمة ضدها، وذلك بسبب تبين عدم وجود قيد للإعلامية في النقابة.
- في 4 أغسطس، أعلنت إدارة قناة المحور الفضائية عدم تجديد التعاقد مع رئيس نادي الزمالك، الخاص ببرنامج "الزمالك اليوم"، الذي كان مقرا استمرار عرضه على شاشة القناة حتى يناير 2020. وبررت القناة ذلك في بيان لها بأنها ترغب في إنهاء التعاقد بسبب الأضرار التي لحقت بالقناة بسبب إذاعة البرنامج، نتيجة صدور قرار بوقف إذاعته مرتين، وتغريم القناة 50 ألف جنيه من قبل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بسبب مخالفات وردت به.
- في 28 أغسطس، قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، منع ظهور مقدمة برامج على جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لمدة عام، بسبب تعليقات وصفها بالمسيئة حول بدانة النساء في مصر. مما دفع شبكة الحياة إلى وقف برنامجها "صبايا الخير".
- في 4 ديسمبر، أعلنت قناة Ten الفضائية توقف عملها بالكامل في نهاية شهر ديسمبر 2019، بسبب صعوبات مادية وأسباب تمويلية وإعلانية.

- رفع أسعار الصحف القومية

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1446574> تم الإطلاع في ديسمبر 2019.
الإطلاع في ديسمبر 2019.

5 موقع المصري اليوم، النائب العام عن اقتحام مقر «مدى مصر»: تحريات الأمن الوطني أثبتت تبعية الإخوان، منشور في 25 نوفمبر 2019

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1446574> تم الإطلاع في ديسمبر 2019.

قررت الهيئة في بيان لها زيادة أسعار الصحف اليومية والإصدارات الأسبوعية جنيه واحد، جاء بهدف "تعويض جزء يسير من الخسائر التي تتكبدها المؤسسات الصحفية"، وتشهد الصحف الورقية بشكل عام وخاصة القومية خسائر كبيرة نظراً لقلّة الإقبال عليها.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

- شهد عام 2019 تدهوراً واضحاً في حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث شهد 56 حكماً بالسجن والحبس الاحتياطي لمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير بشكل خاص، كما شهد انتهاكات متعددة بحق حقوقيين ومدافعين من منع من السفر والتصرف في الأموال، واعتداءات بدنية، فضلاً عن التشهير والتهديدات العلنية بالقتل، والحبس الاحتياطي، بل والاختفاء القسري، وغيرها من الانتهاكات التي رصدتها الشبكة العربية في تقرير منفصل عن حالة المدافعين في 2019 ووصفتها بأكثر من صعبة.⁶

مظاهرات 20 سبتمبر

شهد هذا العام تنظيم جميع القوى السياسية لتظاهرات عُرفت إعلامياً بتظاهرات 20 سبتمبر، حيث نظمت القوى السياسية معاً عدد 25 فعالية قامت قوات الأمن بفضها وإلقاء القبض على الآلاف من المواطنين على خلفيتها، شهدت 19 محافظة المظاهرات في الوقت نفسه مساء يوم 20 سبتمبر، أبرز المحافظات التي شهدت أحداث كانت (القاهرة- الاسكندرية- السويس- دمياط- الغربية- الدقهلية- أسوان- قنا) فبالإضافة للتنوع الجغرافي الواسع، شهدت الفعاليات أيضاً اختلافاً من حيث المشاركين، فكان أغلبهم غير مسيس بل شاركوا بناءً على دعوة الفنان محمد علي، والتي تجاوب معها عدد من القيادات السياسية من تيارات مختلفة.

استمرت الأحداث في حالة كر وفر مع قوات الأمن، منذ الساعة الثامنة مساءً تقريباً وحتى قرابة منتصف الليل تقريباً، حينها اشتد العنف من قبل رجال الأمن، قاموا بإلقاء القنابل المسيلة للدموع بغزارة بالإضافة لحملات اعتقال موسعة طافت كل الميادين في المحافظات، وتم تسجيل أكثر من 4000 حالة اعتقال عشوائي في صفوف المتظاهرين ومن الشوارع المحيطة بها.

تبعات الحدث

- في يومي 20 و21 وحتى عصر يوم 22 سبتمبر ظلت البلاغات تتوافد طيلة الـ 24 ساعة للمنظمات الحقوقية عن حالات إختطاف من الشوارع والبيوت لأعداد كبيرة، وفي عصر 22 سبتمبر ظهرت أول دفعة من "معتقلي سبتمبر" في مقر النيابة، على ذمة القضية رقم 1338 لسنة 2019 واستمر حبس المتهمين الذين وصل عددهم قرابة 3000⁷ وصدر بيان من النائب العام بخصوص أعداد المتهمين يصفهم في حدود الألف، إلا أنه مع الوقت

6 الشبكة العربية، أكثر من صعبة، منشور في 10 ديسمبر <https://www.anhri.info/?p=12971> 2019 تم الإطلاع في 10 ديسمبر 2019

7 لم نتمكن من التأكد من الرقم لأن نيابة أمن الدولة لا تقدم أوراق القضية للمحامين.

- استمر صدور قوائم إخلاء سبيل ومع استمرار حبس متهمين والتواصل مع الأهالي، فإن عدد المتهمين على ذمة تلك القضية يصل لثلاث آلاف بشكل تقديري.
- بعد عدة أسابيع فوجيء المحامون بتحويل عدد من المتهمين لقضية أخرى تحمل رقم 1413 لسنة 2019 حصر أمن دولة، وما زال حتى اللحظة يتم تحويل عدد آخر من المتهمين دون آلية واضحة.
- تعرض المتهمون في القضية المعروفة إعلاميا "قبضة سبتمبر" لعدد من الانتهاكات بداية من الاحتجاز في أماكن غير قانونية -معسكرات الأمن المركزي-، وتم تسجيل عدد من حالات الضرب والتعذيب خاصة للمتهمين من السويس، ومنع من الزيارة للمتهمين في سجن بورسعيد.
- على خلفية أحداث سبتمبر شنت الحكومة المصرية حملة موسعة من الاعتقالات في صفوف المعارضة المصرية، حيث شملت الحملة مدافعين عن حقوق الإنسان، وسياسيين، وصحفيين ومحامين.

خامسا: الضحايا

قضايا الرأي في حضرة نيابة أمن الدولة

- أكثر من 1800 قضية هذا العام في حضرة نيابة أمن الدولة، بعدد متهمين يتجاوز العشرات في كل قضية، ووصلت إحدى القضايا إلى حوالي ثلاثة آلاف متهم. أغلب تلك القضايا يتم فيها توجيه تهمة "نشر أخبار كاذبة" وتهمة "إساءة استخدام وسائل تواصل الاجتماعي" بالإضافة لتهمة الانضمام إلى أو مشاركة جماعة إرهابية.
- 17 صحافي تم إضافتهم لقائمة مسجونين الصحافة هذا العام، بالإضافة لـ 32 مدافع عن حقوق الإنسان تم إضافتهم لقوائم المسجونين، وكلهم معروضون على ذمة قضايا أمن دولة.
- من أبرز المعتقلين خلال العام، المدافعين عن حقوق الإنسان علاء عبد الفتاح والمحامي محمد الباقر والصحفيين خالد داوود وإسراء عبد الفتاح، والأكاديمي دكتور حسن نافعة. إضافة إلى الناشر خالد لطفي المسجون لخمس أعوام وفق حكم عسكري.

فلسطين

تقديم

أثرت عدد من العوامل الداخلية والخارجية على ممارسة الفلسطينيين تحت الاحتلال لحقهم في حرية الرأي والتعبير، من تلك العوامل ما هو قانوني، وما هو سياسي أو اقتصادي. فقد أثر تدهور العلاقات بين سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية، والصراع بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة حماس في قطاع غزة، والضغوط المتداخلة والمتشعبة بين ما هو داخلي وما هو إقليمي، أو دولي على بنية المؤسسات الإعلامية، وقدرة المواطنين على ممارسة حقهم في المجال العام.

قمعت كل من السلطتين في الضفة وغزة المواطن الفلسطيني إذا ارتفع صوته بالشكوى أو الاحتجاج من سوء الأوضاع الاقتصادية، فقد اختلفت السلطان في الضفة والقطاع على مواجهة الاحتلال الاسرائيلي واتفقتا على قمع حرية التعبير في فلسطين.

ومن العوامل الخارجية التي أثرت على حرية التعبير في فلسطين خلال عام 2019، قوانين أقرتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي عام 2018، حرمت بمقتضاها السلطة الفلسطينية من جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية، يساوي قدر الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية لأسر الضحايا والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وقبلها بأيام حرمت السلطة الفلسطينية أيضا بمقتضى قانون "تايلور فورس" من المساعدات التي تقدمها لها الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أثر الأزمة الاقتصادية في فلسطين واضحا في امتناع صحيفة القدس الفلسطينية المحلية عن الصدور لأسباب مالية للمرة الأولى منذ 68 عاماً.

أولاً: التطور التشريعي والقانوني

لم يواجه الحق في حرية الرأي والتعبير قوانين جديدة تحد من هذا الحق وذلك لتوقف المجلس التشريعي عن العمل بعدما قضت المحكمة الدستورية (أعلى هيئة قضائية فلسطينية) بحل المجلس المنتخب منذ عام 2006، والذي تشكل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) غالبية أعضائه. ولكن ظل العمل سارياً بعدد من القوانين الاسرائيلية والفلسطينية التي تهدر الحق في حرية الفكر والتعبير، ومن بين تلك القوانين قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018، بشأن الجرائم الإلكترونية.

ثانياً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

• المنع من العمل

حاولت سلطة الاحتلال والسلطة الفلسطينية في رام الله وسلطة حماس في غزة، منع المواطنين والصحفيين من التعبير عن الرأي في العديد من الوقائع الموثقة، منها على سبيل المثال وليس الحصر، قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمنع النائبين في الكونجرس رشيدة طليب وإلهان عمر من زيارة فلسطين، بشكل رسمي يوم 15 أغسطس، وذلك على خلفية دعم النائبين لحركة "BDS" التي تدعو إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بمقاطعة الشركات والسلع الإسرائيلية.

وفي واقعة أخرى اقتحمت القوات الإسرائيلية صباح يوم 21 مارس، المركز الثقافي الفرنسي في القدس الشرقية المحتلة وألغت معرضاً بمناسبة عيد الأم تقيمه جمعية "الفنات المقدسيات"، بزعم أن الجمعية تتلقى تمويلاً من السلطة الفلسطينية، كما منعت قوات الاحتلال الصحفيين من الدخول إلى منطقة وادي الحمص بقرية صور باهر، يوم 22 يوليو، وأعلنتها منطقة عسكرية مغلقة.

كما احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية، مراسلة قناة "الكوفية" نوال حجازي، ومراسلة هيئة الإذاعة الفلسطينية روز الزرو لساعتين، يوم 22 يوليو، في منطقة سهلية قريبة من وادي الحمص في القدس، لمنعهما من الوصول إلى المنطقة وتصوير عملية هدم منازل.

وفيما يخص السلطة في رام الله فقد احتجزت الصحفي معتصم سقف الحيط يوم 15 يناير، والصحفي محمد قاروط ادكيدك، يوم 16 يناير لمنعهما من تغطية المسيرات الراضية لقانون الضمان الاجتماعي، بينما قرر النائب العام لسلطة حماس في قطاع غزة يوم 27 مايو، منع توزيع صحيفة الحياة الجديدة في القطاع بدعوى نشر مواد تؤدي إلى إثارة الفتنة والتحريض على الاعتداء على الممتلكات العامة.

كما اعتدت قوات أمن حماس على الصحفي سامي عيسى، مدير تحرير بوابة الهدف، يوم 14 مارس، وصادرت تليفونه المحمول لمنعه من تغطية فعاليات حراك "يسقط الغلاء".

• الحبس

الحبس أو الاعتقال الإداري من الوسائل التي استخدمتها السلطات في فلسطين لقمع المعارضين والناقدين، وعلى سبيل المثال، في الضفة الغربية داهمت قوة كبيرة من عناصر المخابرات الفلسطينية فجر يوم 3 مارس، منزل الصحفي حازم ناصر في مدينة طولكرم المحتلة، واعتقلته، كما احتجزت أجهزة الأمن في الضفة فايز السويطي، رئيس جمعية "يدا بيد نحو وطن خال من الفساد"، بعد توجهه صباح 9 يونيو، لمكتب النائب العام بناء على استدعاء شفوي، على خلفية نشر اتهامات لرئيس هيئة الشؤون المدنية، بالفساد واستغلال المنصب، على حسابه في موقع "فيسبوك".

أما في قطاع غزة فقد اعتقلت الأجهزة الأمنية عشرات الصحفيين من مناطق متفرقة في القطاع، منتصف شهر مارس، بعد استدعاء معظمهم للتحقيق، على خلفية تغطيتهم الحراك الشعبي "بدنا نعيش".

• المحاكمة

استخدمت السلطات الإسرائيلية القضاء في محاولة قمع الأصوات التي تطالب بحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى سبيل المثال فقد أيدت محكمة إسرائيلية في القدس المحتلة، يوم 16 أبريل أمر الحكومة الإسرائيلية بترحيل مدير مكتب هيومن رايتس ووتش في فلسطين، عمر شاكر، بدعوى أنه من الأشخاص الذين يدافعون عن مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية.

كما مثلت أستاذة الإعلام في جامعة بيرزيت الروائية والشاعرة وداد البرغوثي، أمام محكمة "عوفر" العسكرية الإسرائيلية، يوم الإثنين 9 سبتمبر 2019، وتأجل البث في القضية التي تضمنت لائحة الاتهام فيها التحريض ضد الاحتلال من خلال نشرها لقصائد على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

ومن ناحية أخرى أصدرت محكمة عوفر العسكرية الإسرائيلية، يوم 3 يوليو، حكماً بالسجن 10 أشهر على الإعلامية والكاتبة إسراء لافي، من سكان بلدة صوريف، شمال الخليل، على خلفية نشاطها الإعلامي والجهادي لمنصرة القضية الفلسطينية.

• الحجب

وقع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم 6 مارس على مرسوم، يصنف قناة "الأقصى الفضائية" التابعة لحركة "حماس" باعتبارها "منظمة إرهابية"، وذلك بعد ادعاء جهاز الأمن الإسرائيلي "الشاباك" أن حركة حماس تستغل القناة بهدف تجنيد نشطاء في صفوفها من خلال استخدام رموز سرية خلال البث التلفزيوني.

كما لعبت الأزمة المالية التي يعانيها الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع دوراً محورياً في دفع إدارة مؤسسة الرسالة للإعلام (المحسوبة على حركة حماس) إلى إعلان وقف النسخة المطبوعة لصحيفة الرسالة، بسبب الأزمة المالية التي تواجهها المؤسسة.

• الترهيب

جاء الصراع السياسي بين السلطة رام الله وغزة على حساب حرية الصحافة ودفع الصراع بينهما الصحفيين إلى فرض مزيد من الرقابة الذاتية على أعلامهم، ففي سياق الانقسام الحاد بين السلطة في رام الله وسلطة حماس في غزة، اقتحم مجهولون يوم 4 يناير، هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية، في حي تل الهوا غرب مدينة غزة، واعتدوا على العاملين فيها وقاموا بتحطيم معدات وأدوات أحد الاستوديوهات؛ ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الاعتداء على المقر، ولكن مسؤولين فلسطينيين حملوا حركة حماس المسؤولية.

• الرقابة

استعملت سلطات الاحتلال والسلطة الفلسطينية الرقابة القبلية لمحاورة حرية الرأي والتعبير في فلسطين، وذلك من خلال اقتحام المطابع ومصادرة الكتب قبل توزيعها. وعلى سبيل المثال اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مطبعة بابل الفنية يوم 10 يوليو، وصادرت معدات قبل الانسحاب من مدينة حلحول فجراً بعد مدهامتها بعدد من آلياتها العسكرية من مدخل المدينة الشمالي.

كما اقتحم جهاز المخابرات التابع للسلطة في رام الله مطبعة الحسن في بيتونيا غرب رام الله واعتقال صاحب المطبعة، يوم 9 أبريل، وصادر نسخاً من كتاب "درب الصادقين" للمعتقل في السجون الإسرائيلية، محمد صبحي أبو طيخ، بدعوى عدم عدم الحصول على تصريح من وزارة الثقافة.

• الاعتداءات

لجأت القوات الأمنية التابعة لحركة حماس إلى العنف لتفريق تظاهرات لمئات الفلسطينيين في عدة مواقع في القطاع بدأت يوم الخميس 14 مارس واستمرت ثلاثة أيام احتجاجاً على غلاء المعيشة، وشنّت قوات أمن حماس في جباليا شمال قطاع غزة، حملة اعتقالات ومداومة منازل عشرات المواطنين من بينهم نشطاء وصحفيون وعاملون في مجال حقوق الإنسان.

وعلى الجانب الآخر فضت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح 11 أغسطس، بالعنف اعتصام أقامه آلاف المصلين في المسجد الأقصى لمنع اقتحام المستوطنين للمسجد، وأطلقت قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع، عقب أداء صلاة عيد الأضحى مما أدى إلى وقوع إصابات بين المصلين.

وهاجمت قوات الاحتلال الاسرائيلي بالرصاص الحي، والمعدني المغلف بالمطاط يوم 3 مايو، عدد من المسيرات السلمية منها مسيرة مناهضة للاستيطان في كفر قدوم جنوب قفيلية شمال الضفة الغربية، كما أصيب صحفي فلسطيني خلال مهاجمة مسيرة في قرية بيت سيرا غرب مدينة رام الله، ومنها أيضا المسيرات السلمية الاسبوعية لأهالي قرية بلعين، برام الله، ضد جدار الفصل العنصري الجديد في منطقة أبو ليون، جنوب القرية.

كما واجهت سلطات الاحتلال يوم 15 مايو، بالرصاص الحي والمطاطي والقنابل المسيلة للدموع مسيرات العودة التي نظمها الفلسطينيون في قطاع غزة بمناسبة الذكرى الحادية والسبعين لإجبار مئات الآلاف من الفلسطينيين على الرحيل عن مدنهم وقراهم عام 1948، مما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا.

وفضت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعنف أيضا يوم 26 يوليو اعتصاما على جانبي جدار الفصل العنصري في حي وادي الحمص بقرية صور باهر بالقدس المحتلة، وأصيب العشرات من الفلسطينيين بحالات اختناق جراء إلقاء قوات الاحتلال قنابل الغاز بكثافة مستهدفين خيمتي الاعتصام في الجهتين.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

شهدت الساحة الفلسطينية عدد من القضايا الهامة ذات الأثر البالغ على المواطنين وحقوقهم في ممارسة حرية الرأي والتعبير، من بين هذه القضايا قضية ترحيل المصور الصحفي الفلسطيني مصطفى إياد الخاروف، حيث طالب مقرران خاصان لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة السلطات الإسرائيلية بوقف محاولاتها لترحيل مصطفى، وتنظيم وضع إقامته في القدس. ويشار إلى أن مصطفى من مواليد الجزائر لأب فلسطيني وأم جزائرية يقيم مع عائلته في القدس، واعتقلته سلطات الاحتلال في يناير 2019، بزعم إقامته بشكل غير قانوني في إسرائيل.

القضية الثانية هي قضية منع النائبين في الكونجرس الأمريكي، رشيدة طليب وإلهان عمر من زيارة فلسطين، على خلفية دعم النائبين لحركة "BDS" التي تدعو إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

رابعا: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

كانت أكثر الاتهامات التي واجهت نشطاء الرأي في فلسطين هي التحريض من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، تهمة الإساءة إلى "مقامات عليا" و "إثارة نعرات طائفية"، تهمة "الإساءة إلى آخرين في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي"، تهمة "النيل من الوحدة الثورية"، وتهمة "إساءة استخدام التكنولوجيا".

خامساً: الضحايا

ضمت قائمة ضحايا قمع حرية الرأي والتعبير في فلسطين على سبيل المثال مدير مكتب هيومن رايتس ووتش في فلسطين، عمر شاكور، أستاذة الإعلام في جامعة بيرزيت الروائية والشاعرة وداد البرغوثي، الإعلامية والكاتبة إسراء لافي، إلى جانب مئات الصحفيين، والمعتقلين في السجون الاسرائيلية نذكر منهم على سبيل المثال أسامة الكحلوت، إيهاب فسفوس، أحمد سهمود، ماجد قديح، إيهاب فسفوس، جمعة دلول، مصطفى الدحود، أحمد الشنباري، الصحفي حازم ناصر، و الصحفي مصعب شاور، والصحفي عامر أبو عرفة وآخرين.

المغرب

أولاً: التقديم

تشهد العديد من المدن المغربية حالة نشاط ملحوظ في الحراك الجماهيري على وقع صعوبات اقتصادية تواجه غالبية السكان، وحاول الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي التعبير عن تلك الصعوبات، بينما وقف على الجانب الآخر جهاز إداري يعتريه العديد من أشكال البذخ والفساد، وحكومة ترفض دعوات الإصلاح وتلقي باللائمة على المواطنين وحراكهم الاجتماعي، وتوجه إليهم اتهامات بخدمة أجندة انفصالية والتآمر للمسن بأمن الدولة.

وحاولت السلطات المغربية قمع المحتجين بعدة طرق من بينها العنف والاعتداء البدني، كما حاولت كتم الأصوات المعبرة عن الاحتجاج من خلال تقييد الصحافة وحجب المواقع غير المرخصة، والمحاكمات غير العادلة للعديد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي.

فلا تزال تداعيات حراك الريف الذي انطلق في شمال المغرب تؤثر في حالة حرية الرأي والتعبير في المغرب، بعد تثبيت الأحكام الباطلة ضد المتظاهرين والنشطاء، ولا تزال قضية الأساتذة المتعاقدين دون حل استراتيجي يرضي الحد الأدنى من طموحهم.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

في محاولة لفرض الأمر الواقع على العمال والتنظيمات النقابية في المغرب، عرضت الحكومة على البرلمان، قانوناً جديداً يقيد حق الإضراب أطلقت عليه "قانون تنظيم الإضراب 15-97". يتضمن مشروع القانون بنوداً تحرم العمال من الأجر عن مدة إضرابهم، وتحظر عليهم احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطرق المؤدية إليها، وبعد إنهاء الإضراب أو إلغائه تمنع بنود القانون اتخاذ قرار إضراب جديد دفاعاً عن المطالب نفسها، إلا بعد مرور سنة على الأقل. وفي حالة ممارسة الإضراب خلافاً لأحكام هذا القانون، يمكن لصاحب العمل أن يطالب بالتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالمؤسسة.

وقد أثار مشروع القانون اعتراض النقابات المغربية حول بعض مواده، وطالب اتحاد النقابات العالمي (FSM) رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، بسحب مشروع القانون من البرلمان، واحترام القانون الدولي. ونتيجة للضغوط المحلية والدولية تراجعت الحكومة، و"طلبت من اللجنة المختصة في البرلمان تأجيل برمجة دراسة هذا المشروع" لحين بناء توافق حوله.

ومن ناحية أخرى فعلت وزارة الثقافة والاتصال المغربية هذا العام العمل بقانون الصحافة والنشر 13.88، والذي يفرض قيوداً صارمة على الصحافة الورقية والإلكترونية. ومن ناحية أخرى افتتحت السلطات المغربية يوم 25 يوليو، مقر المجلس الوطني للصحافة.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

رصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عدداً من القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير شغلت الرأي العام في المغرب، وشغلت المهتمين بالدفاع عن حرية التعبير في العالم، ومن تلك القضايا محاكمة نشطاء حراك الريف أمام محكمة الاستئناف، والتي اتهمت فيها هيئة الدفاع رئيس المحكمة بالخروج عن حياده يوم 7 يناير الماضي، وذلك من خلال منع هيئة الدفاع من أخذ الكلمة دون مبرر قانوني ودون التداول في القرار مع بقية أعضاء الهيئة القضائية، ومقاطعة هيئة الدفاع والتدخل في مرافعاتها، وعدم تمكين المحامين من تقديم ما يروونه مناسباً لخدمة القضية.

وقاطع المحاكمة 38 من قادة الحراك، بينهم ناصر الزفزافي، قائد حراك الريف، احتجاجاً على عدم تحقق شروط المحاكمة العادلة بها، ولم يحضر الجلسات سوى 4 متهمين بالإضافة إلى الصحفي حميد المهداوي.

وفي مساء 5 أبريل، أيدت محكمة الاستئناف قرار سجن ناصر الزفزافي ورفاقه لمدد تتراوح بين السجن 20 سنة، والسجن لسنة واحدة. وشهدت قضية حراك الريف تطورا خطيرا عندما تلا أحمد الزفزافي، والد ناصر الزفزافي مساء 23 أغسطس، بياناً أعلن فيه تخلي ابنه وخمسة آخرون من معتقلي الحراك عن الجنسية المغربية.

ومن القضايا الهامة أيضاً خلال عام 2019، قضية فض اعتصام الأساتذة المتعاقدين، التي استمرت لنحو شهرين، حيث اعتصم ما يزيد عن 1300 أستاذ متقاعد أمام مقر مديرية التربية الوطنية والتكوين المهني بمراكش، للمطالبة بالحاقهم بقطاع التعليم كموظفين عموميين بعقود دائمة، ولكن قوات الأمن تدخلت بمختلف تشكيلاتها يوم 6 مارس، لفض الاعتصام بالقوة مما خلف إصابات بليغة بين المعتصمين، وكرر الأساتذة الاعتصام مرة أخرى في شارع محمد الخامس أمام مبنى البرلمان بالعاصمة مساء 24 أبريل، وتدخلت قوات الأمن لفض الاعتصام بالقوة أيضاً مما أسفر عن إصابة نحو 59 شخصاً.

أما القضية الثالثة التي كانت أكثر تأثيراً في المغرب فهي قضية الصحفية هاجر الريسوني، حيث أثار حادث القبض عليها بتهمة الزنا والإجهاض غير القانوني، بعد زيارتها عيادة طبيب في حي وسط العاصمة المغربية للعلاج من نزيف داخلي،

عدة أسئلة حول الحق في حماية الحياة الخاصة، وتلفيق القضايا للصحفيين، ووجدت الريسوني المساندة من قادة الرأي في داخل المغرب وخارجه.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

• المنع من العمل

عرقلت السلطات المغربية الصحفيين وقادة الرأي في التعبير عن أفكارهم ولكن لم يتوقف المنع عند حدود السلطات فحسب، ولكن قام بالمنع أيضاً أفراد لا ينتمون للسلطة فعلى سبيل المثال منع عدد من رجال الأمن الخاص يوم 15 مارس، الكثير من الصحفيين والمصورين من تغطية المؤتمر الوطني الثاني عشر للاتحاد المغربي للشغل. ولم يتوقف المنع عند حدود الصحفيين بل امتد ليشمل عدداً من أفراد التيار المعارض لاستمرار النقابي ميلودي مخاريق، على رأس النقابة.

أما من ناحية السلطات المغربية فقد أقدمت سلطات مطار العروي بالناظور (أحد أقاليم الريف شمال المغرب) يوم 12 أبريل، على منع الناشطة في "حراك الريف" نوال بنعيسى من السفر إلى هولندا للمشاركة في ندوة دولية حول السلام والحركات الاحتجاجية، استجابة لدعوة من الحزب الاشتراكي الهولندي.

وفي يوم 3 مايو، منعت السلطات في مدينة الرباط، الحزب الاشتراكي الموحد من عقد الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مناطق الرباط، سلا، القنيطرة، بغرفة الصناعة والتجارة والخدمات رغم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية.

ومن ناحية أخرى أعلن المؤرخ والأستاذ الجامعي، المعطي منجب، يوم 22 أبريل، عن دخوله في إضراب جزئي عن الطعام احتجاجاً على الضغوط التي تمارسها عليه وزارة التعليم في محاولة لفصله من الوظيفة العامة على خلفية نشاطه الحقوقي.

الاعتداءات

استخدمت السلطات المغربية العنف والاعتداءات البدنية لفض التظاهرات والتجمعات السلمية وهناك العديد من الأمثلة نذكر منها تدخل تشكيلات مختلفة من قوات الأمن بالعنف يوم 6 مارس، لفض اعتصام الأساتذة المتعاقدين أمام مديريات وأكاديميات التعليم بعدد من مدن المملكة، مما أسفر عن سقوط إصابات، واعتقال عدد منهم.

وفي 24 أبريل استخدمت قوات التدخل السريع خراطيم المياه والعصي لتفريق اعتصام آلاف الأساتذة المتعاقدين في شارع محمد الخامس أمام مبنى البرلمان بالعاصمة، وأسفرت عملية فض الاعتصام عن وفاة عبد الله حجيلي، يوم 27 مايو، بعد إصابته بكسور بالقفص الصدري والكف، كما أصيب في عملية الفض نحو 59 شخصاً.

كما فضت قوات الأمن بالعنف يوم 14 مارس، اعتصاماً للمكفوفين من حاملي الشهادات العاطلين عن العمل، أمام مبنى ملحقة وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالرباط.

كما فضت أيضاً عناصر الدرك الملكي والقوات المساعدة باللبضاء بالقوة، اعتصاماً لعمال النظافة بمطار محمد الخامس يوم 3 سبتمبر، احتجاجاً على "الطرد التعسفي"

المحاكمة

استخدمت السلطات المغربية المحاكمات الجائرة وتلفيق القضايا الجنائية والاخلاقية كسيف مسلط على رقاب الصحفيين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقد وثق فريق الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي حالة توفيق بوعشرين مدير صحيفة أخبار اليوم المغربية، وذلك حينما أصدر الفريق يوم 29 يناير، تقريراً يؤكد أن الاتهامات ضد توفيق بوعشرين لا أساس لها من الصحة، وأنها دبرت له انتقاماً لعمله الصحفي وعلى خلفية الانتقادات التي ينشرها ضد الحكومة المغربية.

وكان بوعشرين قد اعتقل يوم 23 فبراير 2018، وحُكم عليه في مساء 9 نوفمبر 2018، بالسجن لمدة 12 سنة بزعم "الاغتصاب والاتجار بالبشر والتحرش الجنسي".

ولكن هناك غير حالة بوعشرين العديد من الحالات نذكر منها، ملاحقة الصحفية هاجر الريسوني بتهمة الزنا والإجهاض غير القانوني، حيث قضت المحكمة الابتدائية بالرباط مساء الاثنين 30 سبتمبر، بحبس الصحفية هاجر الريسوني، لمدة سنة سجناً نافذاً، وغرامة مالية قدرها 500 درهم (51 دولار تقريباً)، بدعوى "الفساد وقبول الإجهاض من الغير"، وقضت المحكمة بنفس العقوبة ضد خطيبها، الأستاذ الجامعي والناشط الحقوقي السوداني رفعت الأمين، بتهمة "الفساد والمشاركة في الإجهاض"، بعد زيارتهما عيادة طبيب في حي وسط العاصمة المغربية يوم 31 أغسطس الماضي لعلاج هاجر من نزيف داخلي.

ثم أصدر الملك محمد السادس مساء 16 أكتوبر، عفواً ملكياً عن الصحفية هاجر الريسوني وخطيبها ومن معهم.

وفي قضية أخرى قضت محكمة مغربية في الثامن من يوليو 2019، بتغريم الصحفية والناشطة الحقوقية نزهة الخالدي، المنتسبة إلى مجموعة نشطاء "إيكيب ميديا" (تجمع إعلاميين معنيين بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان)، في العيون بالصحراء الغربية، مبلغ 400 يورو بتهمة انتحال صفة صحفي، وذلك على خلفية قيامها بتوثيق مظاهرة في مدينة العيون، يوم 4 ديسمبر 2018، كانت تطالب باستقلال الصحراء الغربية.

وفي 24 سبتمبر، مثل المدون عدنان أحمدون أمام النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بتطوان، بتهمة التحريض على التظاهر على خلفية تدوينة حول حراك جرادة، وقررت النيابة الإفراج عنه بكفالة مالية قدرها 2000 درهم، وحددت أولى جلسات المحاكمة يوم 8 أكتوبر 2019.

وفي 21 يناير، بدأت أولى جلسات محاكمة المدون سفيان النكاد، أمام محكمة الاستئناف بتطوان، بزعم "العصيان والتحريض على العصيان والإشادة بإهانة علم المملكة ورموزها والتحريض على ذلك بواسطة الوسائل السمعية والبصرية والإلكترونية"، على خلفية تعليقات نشرها على حسابه في موقع فيسبوك دعا فيها إلى الانضمام إلى مظاهرة احتجاجاً على مقتل طالبة حياة بلقاسم على يد البحرية المغربية، وهي تحاول الهجرة يوم 25 سبتمبر 2018.

الترهيب

استخدمت السلطات المغربية ترهيب أصحاب الرأي باستخدام التهديدات الأمنية كما استخدمت توجيه الاتهامات في القضايا الأخلاقية والجنائية وعلى سبيل المثال استخدمت السلطات المغربية تهديدات أمنية في ساعات متأخرة من ليلة الخميس 2 مايو، لفض اعتصام طلبة كلية الطب والصيدلة بأكادير، وذلك من خلال تهديد الطلبة المعتصمين بالاعتقال في حال استمرارهم في الاعتصام داخل فضاء الكلية.

كما حركت السلطات المغربية مجموعة من البلاغات، والاستدعاءات، لتخويف نشطاء المجتمع المدني بمدينة بركان، وذلك مباشرة بعد الوقفة التي تم تنظيمها عقب تأييد الأحكام ضد معتقلي حراك الريف، ففي 8 مايو حققت الشرطة القضائية بمدينة بركان (شمالي المغرب)، مع مصطفى لقاح، أمين النقابة الفرعية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل "كدش"، في بلاغ يعود لعام 2017، تقدم به رئيس المدينة يتهمه فيه بـ "إهانة موظف أثناء قيامه بعمله، والتجمهر غير المرخص، والتحريض على التظاهر".

الحجب

انتهت المهلة التي منحتها الحكومة للمواقع الإلكترونية لتقنين أوضاعها وفقاً للقانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر في أغسطس 2018، وشنت الحكومة المغربية منذ بداية عام 2019، حملة واسعة لترهيب القائمين على المواقع الإلكترونية لتوفيق أوضاعها أو إغلاق الموقع طواعية.

ففي 15 مارس أعلنت وزارة الثقافة والاتصال أن الوزير ورئيس النيابة العامة، ورئيس المجلس الوطني للصحافة، اتفقوا على مواصلة التنسيق بصدد مختلف القضايا المرتبطة بتطبيق القوانين المرتبطة بالصحف الورقية والإلكترونية، وفي 3 يوليو، قال وزير الثقافة والاتصال، محمد الأعرج، أنه في سياق تطبيق قانون الصحافة والنشر، تم توقيف 1000 موقع إلكتروني إرادياً من طرف أصحابها، وأضاف الوزير أن السلطات المعنية ستلجأ إلى إصدار قرارات استعجالية ضد المواقع التي لا تحترم قانون الصحافة والنشر، مذكراً بأنه سيتم فرض غرامة قيمتها 20 ألف درهم عن كل يوم تأخير.

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

ضمت الاتهامات التي استخدمتها السلطات المغربية لقمع حرية التعبير اتهامات مثل انتحال صفة صحفي، التحريض على التظاهر، العصيان والتحريض على العصيان، التحريض على إهانة علم المملكة ورموزها بواسطة الوسائل السمعية والبصرية والإلكترونية، كما ضمت الاتهامات تهماً أخلاقية بهدف تشويه سمعة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان مثل الاعتصاب والاتجار بالبشر والتحرش الجنسي، الفساد وقبول الإجهاض من الغير، وتهمة الفساد والمشاركة في الإجهاض.

سادساً: الضحايا

تنوع ضحايا انتهاكات حرية الرأي والتعبير في المغرب بين الأفراد والمؤسسات والمشاركين في الفعاليات الاحتجاجية السلمية نذكر على سبيل المثال وفاة عبد الله حجيلي، والد أستاذة متعاقدة خلال فض اعتصام الأساتذة المتعاقدين أمام البرلمان، الصحفي حميد المهراوي، الصحفية والناشطة الحقوقية نزهة الخالدي، الناشطة في "حراك الريف" نوال بنعيسى، الصحفية هاجر الريسوني، الصحفي توفيق بوعشرين، المدون عدنان أحمدون، المدون سفيان النكاد، مصطفى لقاح، أمين النقابة الفرعية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل "كدش"، والمؤرخ والأستاذ الجامعي المعطي منجب، هذا إلى جانب عدد من المؤسسات والفعاليات مثل الحزب الاشتراكي الموحد في مدينة الرباط، اعتصام الأساتذة المتعاقدين أمام مديريات وأكاديميات التعليم بعدد من مدن المملكة، اعتصام المكفوفين من حاملي الشهادات العاطلين عن العمل، أمام مبنى ملحقة وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالرباط، اعتصام عمال النظافة بمطار محمد الخامس، وأخيراً اعتصام طلبة كلية الطب والصيدلة بأكادير.

تونس

أولاً: التقديم

عاشت الجمهورية التونسية عاماً استثنائياً مشحوناً بالأحداث السياسية الهامة التي تؤثر على حالة حرية التعبير في البلاد لعدة أعوام قادمة، فقد شارك المواطنون هذا العام في عمليتين انتخابيتين هما انتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب، إلى جانب انتخاب رئيس الجمهورية بعد وفاة الرئيس باجي قايد السبسي في 25 يوليو 2019. وجاءت نتائج الانتخابات خلافاً لكثير من التوقعات حيث أفضت النتائج التي أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مساء 9 أكتوبر، عن فوز حركة النهضة، يليها حزب قلب تونس في الانتخابات النيابية التي جرت يوم 6 أكتوبر. أما عن انتخاب رئيس الجمهورية فقد أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس يوم 17 أكتوبر، رسمياً فوز المرشح قيس سعيد، بمنصب رئاسة الجمهورية في الجولة الثانية التي جرت في 14 أكتوبر، مُتغلباً على منافسه رجل الأعمال نبيل القروي.

وعلى الرغم من وقوع حالات انتهاك لحرية الصحافة وحرية التعبير بصفة عامة أثناء الانتخابات، لكن يبقى عام 2019 شاهداً على عملية انتقال للسلطة بشكل سلمي في عملية ديمقراطية ناجحة. أما فيما يتعلق بالصحافة فقد شهدت توظيف عدد من أصحاب وسائل الإعلام لمؤسساتهم في الدعاية السياسية وتسخيرها لصالح مرشحين بعينهم، خاصة بعد غلق عدد من المؤسسات الصحفية بسبب الصعوبات المالية، وامتداد الأزمة إلى الإذاعات المتخصصة غير الهادفة للربح، والمعروفة باسم "الإذاعات الجمعياتية" وعدد من الإذاعات المحلية والقنوات التلفزيونية، وتسببت تلك الأزمة في نقص تعددية المشهد الإعلامي.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

لم يصدر عن مجلس نواب الشعب خلال عام 2019، قوانين تتعلق بشكل مباشر بالنشر والصحافة ولكن رغم ذلك ناقش المجلس وأقر عدة قوانين ذات تأثير بالغ على حالة الحريات العامة. فقد بدأت لجنة الحقوق والحريات بالبرلمان يوم 18 يناير 2019، في مناقشة مشروع قانون حالة الطوارئ المعيب الذي تقدم به الرئيس الباجي قايد السبسي للبرلمان في 30 نوفمبر 2018، ليحل محل الأمر الرئاسي لعام 1978. وتمت مناقشة المشروع وتعديل بعض مواد داخل اللجنة على مدى عدة جلسات حتى صادقت عليه اللجنة معدلاً في جلسة 3 مايو، وأوصت الجلسة العامة للمجلس بالصادقة عليه، ولكن القانون لم يقدم للجلسة العامة خلال هذا العام. كما صدق مجلس النواب التونسي في دورة استثنائية، يوم 22 أغسطس على تعديلات الفصل 49 من القانون الانتخابي، وأقرت اختزال الأجل الدستوري، وتقصير فترة الطعون لتقع في أجل لا يتجاوز مدة رئاسة الرئيس المؤقت. وعلى جانب آخر يشهد شهر نوفمبر 2019 الإعلان عن مؤتمر لتأسيس مجلس مستقل غير هادف للربح يعمل على ضمان التعديل الذاتي لوسائل الإعلام واحترام الأخلاقيات وحماية حرية الصحافة والدفاع عن حق المواطنين في الحصول على المعلومات النوعية، تحت مسمى "مجلس الصحافة" وسيتم خلال أعمال المؤتمر المصادقة على مدونة أخلاقيات المهنة الصحفية والقانون الأساسي للمجلس على أن تنطلق أعمال المجلس نهاية شهر نوفمبر من نفس العام.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

من أكثر القضايا تأثيراً في ملف حرية التعبير في تونس خلال عام 2019، قضية الاعتداء على الصحفيين أثناء تغطية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات التشريعية والرئاسية، وعلى وجه الخصوص اعتداء الدكتور المنصف المرزوقي، على الصحفي أحمد قنوني، أثناء تصوير لقاء إعلامي معه، هذا إلى جانب الاتهامات بشراء إعلاميين ومؤسسات صحفية لصالح بعض المرشحين، كما كانت قضية اتهام المدونة فضيلة بلحاج، بتهمة "الإساءة لموظف عبر شبكة الاتصالات" من القضايا التي شغلت الرأي العام ودفعت العديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي للتضامن معها، وأخيراً عدم توجيه الدعوة لنقابة الصحفيين لحضور الجلسة المخصصة لأداء الرئيس الجديد قيس سعيد اليمين الدستورية.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

المنع من العمل

استخدم المنع من البث أو النشر وكذلك منع الصحفيين من تغطية الأحداث من قبل السلطات التنفيذية، وفي بعض الأحيان قدم القائمون على إدارة المؤسسات دعاوى قضائية ضد الصحفيين، وعلى سبيل المثال منعت السلطات التونسية، يوم 1 مارس الجالية الجزائرية المقيمة بتونس، من تنظيم مظاهرة أمام مقر سفارتهم بمنطقة البحيرة وأمام المسرح البلدي بشارع بورقيبة بالعاصمة للاحتجاج على ترشح الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، بدعوى "عدم حصولهم على ترخيص مسبق".

وفي 14 مارس، أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة، قرارين يقضيان بمنع بث برنامج "الحقائق الأربع" على قناة الحوار التونسي الخاصة في فقرته المتعلقة بحادثة وفاة 15 رضيعاً في مستشفى حكومي بتونس العاصمة، وبمنع إعادة البث التلفزيوني لبرنامج خصص لنفس الحادثة على قناة "قرطاج+" الخاصة أيضاً. وجاء قرار المنع بزعم أن ما سيتم بثه "من شأنه أن يمس من سلامة سير البحث ويتعارض مع مبادئ سرية التحقيق الجنائي ويعد تدخلاً في سير العدالة". ومن ناحية أخرى منع وكيل وزارة التربية بمدين (جنوب شرق البلاد)، الصحيفة عفاف الودرنى، مراسلة صحيفة "تونس الرقمية" من تغطية التحرك الاحتجاجي لعدد من المعلمين يوم 13 مايو، قبل أن يهددها بتقديم شكوى ضدها لدى القضاء.

الرقابة

بعد ثورة 14 يناير أصبح عند الصحفيين حساسية خاصة تجاه الرقابة على آرائهم من قبل السلطات التونسية أو إدارة المؤسسة الصحفية وشهد يوم 2 يوليو من عام 2019، وقفة احتجاجية نفذها عدد من صحفيي وكالة تونس إفريقيا للأنباء، بمقر الوكالة احتجاجاً على ما اعتبروه تدخلاً في الخط التحريري من قبل الرئيس والمدير العام والتضيق على الصحفيين لترميز أخبار وفق أهواء جهات بعينها، كما ندد الصحفيون خلال الوقفة بعقوبة الطرد التي طالت مؤخراً 4 صحفيين من الوكالة إثر إحالتهم إلى مجلس التأديب.

الاعتداءات

استخدم العنف اللفظي والبدني من جانب قوات الأمن وأعضاء الحملات الانتخابية ومجهولين خلال عام 2019، فعلى سبيل المثال اقتحمت قوات الأمن، صباح يوم 25 أبريل، مقر قناة نسمة التلفزيونية برادس (9 كم جنوب شرقي العاصمة)، وحجزت على معداتها بتهمة مخالفة مالك القناة للقوانين المنظمة للقطاع السمعي والبصري. واعتدت قوات الأمن على الصحفيين بهدف منعهم من تغطية الأحداث، فعلى سبيل المثال اعتدى أفراد الأمن بمكتب إذاعة الكاف بباجة ناجي الخلوي، بمقر ولاية باجة أثناء تغطية مسيرات الغضب بباجة التي دعا إليه اتحاد الشغل بالولاية يوم 15 يونيو، كما اعتدى أفراد الأمن على الصحيفة عفاف الودرنى والصحفية نعيمة خليصة وحاولوا منعهما من تغطية وقفة احتجاجية لعدد من طالبي اللجوء من جنسيات أفريقية مختلفة يوم 20 يونيو. ولم يتوقف الاعتداء عند الصحفيين بل امتد ليصل إلى المرشحين في الانتخابات الرئاسية حيث تعرض منزل المرشحة الرئاسية ليلى الهمامي، للإحراق من جانب مجهولين يوم 26 أغسطس. ومن ناحية أخرى تعرض المعتصمون بمقر وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي من العاملين بالبريد يوم 21 أغسطس، للاعتداء البدني من جانب قوات الأمن، خلال اليوم الثالث لاعتصامهم، مما دفع عدداً من مكاتب البريد بمختلف مناطق الجمهورية إلى إعلان الإضراب عن العمل لمدة أسبوع. وخلال تغطية الحملات الانتخابية وتناجها تعرض عدد من الطواقم الإعلامية والصحفيين للاعتداء اللفظي والبدني من المرشحين أو من أعضاء الحملات الانتخابية وعلى سبيل المثال تعرض الصحفي بقناة التاسعة حسام حمد يوم 9 سبتمبر، إلى الاعتداء اللفظي والبدني من أعضاء الحملة الانتخابية للمرشح للانتخابات الرئاسية عبد الكريم الزبيدي، وفي 12 سبتمبر اعتدى الدكتور المنصف المرزوقي، مرشح حزب "حراك تونس الإرادة" على الصحفي أحمد قنوني، أثناء تصوير لقاء إعلامي معه، فعند سؤاله عن تغير موقفه من بشار الأسد، رمى المرزوقي، الميكروفون عليه وانسحب من الاستوديو، كما تعرضت كل من سعيدة الطرابلسي وأصيلة بلغيث للعنف اللفظي في شارع الحبيب بورقيبة يوم 13 أكتوبر، من أنصار الرئيس المنتخب قيس سعيد أثناء تغطية الاحتفالات بفوزه.

الحبس

استخدمت السلطات التونسية الاعتقال والحبس خلال هذا العام وعلى سبيل المثال اعتقلت قوات الأمن التونسي عضو لجنة الخبراء المعنية بالعقوبات المفروضة على ليبيا منصف قرطاس، بعد وصوله إلى العاصمة التونسية يوم 26 مارس، بزعم "تعهد الحصول على معلومات أمنية متعلقة بمجال مكافحة الإرهاب وإفشائها في غير الأحوال المسموح بها قانوناً"، وفي 21 مايو، قررت دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بالعاصمة تونس، الإفراج مؤقتاً عن قرطاس ليسافر إلى ألمانيا التي يحمل جنسيتها، وفي حالة أخرى ألقت قوات الأمن القبض على المرشح للانتخابات الرئاسية نبيل القروي مؤسس قناة "نسمة" التلفزيونية، يوم 24 أغسطس، على الطريق إلى باجة (شمال غرب تونس)، بمقتضى مذكرة ضبط وإحضار صادرة ضده من إحدى دوائر محكمة الاستئناف بتهمة "غسيل أموال"، قبل إطلاق سراحه يوم 9 أكتوبر.

المحاكمة

التحقيق والمحاكمة من الوسائل التي استخدمت في مواجهة النشر وإعلان الرأي في تونس خلال عام 2019، مما أثار التخوفات من انتكاسة مسيرة تقدم حرية التعبير، فعلى سبيل المثال أصدرت دائرة الجناح بالمحكمة الابتدائية بتونس يوم 16 فبراير، حكماً بسجن المدونة فضيلة بلحاج، سنتين بتهمة من بينها "الإساءة لموظف عبر شبكة الاتصالات" على خلفية نشر عدة تدوينات على موقع فيسبوك تنتقد فيها تعامل وزارة الداخلية مع ملف الإرهاب، كما أحالت النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بقرمبالية يوم 11 أبريل، الصحفي ببرنامج الحقائق الأربع أسامة الشوالي، إلى دائرة الجناح بصفته متهمًا رفقة ثلاثة متهمين من العاملين بمركز رعاية المسنين بالمدينة بعد الاعتداء عليه من قبل العاملين بالمركز يوم الاثنين 8 أبريل أثناء تصويره الاعتداءات التي تطل المسنين المقيمين بالمكان، ومثلت كذلك الصحيفة يثرب المشيري

أمام المحكمة الابتدائية بتطاوين يوم الخميس 18 أبريل، على خلفية دعوى رفعتها النقابة المحلية للحرس الوطني، يزعم "القذف ونشر أخبار كاذبة" على خلفية تحقيق صحفي حول تهريب صقور على الحدود التونسية الليبية. وفيما له علاقة بالمحاكمات أيضاً فقد أحيل مرة أخرى الإعلامي حمزة البلومي والصحفي أسامة الشوالي للتحقيق يوم 8 أكتوبر، بتهمة "تشويه القضاء" وذلك على خلفية تحقيق بثه برنامج الحقائق الأربع حول حصول قاضي بصفافس على رشوة.

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

استخدمت السلطات التونسية عدداً من المزاعم لتبرير انتهاكات حرية التعبير وكان أكثرها شيوعاً: عدم الحصول على ترخيص مسبق؛ التدخل في سير العدالة؛ مخالفة القوانين المنظمة للقطاع السمعي والبصري؛ وتعتمد الحصول على معلومات أمنية متعلقة بمجال مكافحة الإرهاب وإفشائها في غير الأحوال المسموح بها قانوناً. هذا إلى جانب تهم غسيل أموال، و الإساءة لموظف عبر شبكة الاتصالات، وتهمة القذف ونشر أخبار كاذبة، وأخيراً تهمة تشويه القضاء.

سادساً: الضحايا

شملت قائمة الضحايا في تونس خلال هذا العام المدونة فضيلة بلحاج، الصحفية عفاف الودرني، الصحفي ناجي الخلولي، والصحفية نعيمة خليصة، الصحفي حسام حمد، الصحفي أحمد قنوني، الإعلامي حمزة البلومي والصحفي أسامة الشوالي، الصحفية بثرب المشيري، والصحفية سعيدة الطرابلسي، وأصيلة بلغيث، إلى جانب الخبير الأممي منصف قرطاس، ونبيل القروي مؤسس قناة "نسمة" التلفزيونية.

وضمنت قائمة الضحايا أيضاً المرشحة الرئاسية ليلي الهمامي، ومقر قناة نسمة التلفزيونية برادس، برنامج "الحقائق الأربع"، والجالية الجزائرية المقيمة بتونس، بالإضافة إلى العاملين بالبريد المعتمدين بمقر وزارة تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

لبنان

أولاً: التقديم

"كلن يعني كلن!" هو أبرز شعارات المظاهرات اللبنانية التي انطلقت يوم 17 أكتوبر 2019، وكانت الأولى من نوعها في لبنان من حيث عدد المشاركين والانتشار الجغرافي، وتجاوز الاختلافات الطائفية، والتصميم على التخلص من كل الشريحة السياسية المسؤولة عن تردي الأحوال السياسية والاقتصادية، وذلك بعد الإعلان عن خطط حكومية لفرض المزيد من الضرائب على البنزين والتبغ، إضافة إلى استحداث ضريبة على استخدام تطبيقات المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت.

الشعار يوضح إلى أي مدى أصبح، إلغاء التقسيم الطائفي للسلطة واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة، مطلباً وطنياً بعد حالة الاحتقان الطائفي التي باتت تهدد الدولة الوطنية.

لقد تأثرت حالة حقوق الإنسان في لبنان خلال عام 2019، بالتقسيم الطائفي في الوظائف العامة، كما كان قرب لبنان الجغرافي من قوات الاحتلال الإسرائيلي غطاءً لقمع حرية الرأي والتعبير، ومن ناحية أخرى عانت المؤسسات الإعلامية من أزمة مالية خانقة بسبب ضعف الإعلانات وسط تزايد ارتفاع تكاليف الطباعة، مما دفع نقيب المحررين جوزيف قصيفي للمطالبة بجلسة تشريعية خاصة بالقوانين التي لها علاقة بالإعلام، من أجل وضع قانون عصري للإعلام.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

لم تشهد لبنان تغييراً تشريعياً فيما له علاقة بحرية الرأي والتعبير خلال عام 2019، ولكن تحت ضغط المظاهرات المليونية التي اجتاحت البلاد منذ يوم 17 أكتوبر 2019، أقرت الحكومة اللبنانية يوم 21 أكتوبر، في وثيقة رسمية حزمة قرارات لاحتواء الأزمة من بينها إلغاء وزارة الإعلام في مهلة أقصاها 30 نوفمبر 2019، واعتماد مشاريع قوانين لاستعادة الأموال المنهوبة وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

تأثرت حرية التعبير في لبنان بعدد من القضايا التي شغلت الصحافة اللبنانية والعربية من بينها مظاهرات 17 أكتوبر، وإعلان إدارة مهرجانات بيبيلوس في 30 يوليو تخليها عن إقامة حفل فرقة "مشروع ليلي" ضمن فعاليات المهرجان، والتي كان مقرراً لها أن تقام بمدينة جبيل (شمال لبنان) في التاسع من أغسطس، بعد جدل عنيف وصل إلى حد التهديد بالقتل، على خلفية اتهام الفرقة اللبنانية بالإساءة إلى المسيحية.

وكان قرار وزارة العمل اللبنانية بتفعيل أحكام قانون العمل الذي يلزم كافة العاملين الأجانب في لبنان، ومن بينهم العمال الفلسطينيين، بالحصول على تراخيص عمل رسمية لتمكينهم من العمل بصورة شرعية داخل الأراضي اللبنانية من القضايا التي اختلفت حولها الآراء وشغلت الرأي العام في لبنان والدول العربية.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

المنع من العمل

منعت السلطات اللبنانية إقامة العديد من الفعاليات الاحتفالية والغنائية في لبنان بدعوى "الإساءة إلى الأديان" أو "دخول إسرائيل" أو "مخالفة الضوابط الشرعية".

فعلى سبيل المثال، منعت دائرة الفنانين بالأمن العام أعضاء فرقة Sepultura البرازيلية العالمية لموسيقى الميتال من دخول لبنان لإقامة حفل يوم 28 أبريل، بزعم "الإساءة إلى الدين المسيحي"، وإن أعضاء الفرقة هم شخصياً من عبدة الشيطان، وإنهم أقاموا حفلة في إسرائيل، وإنهم صوروا مقطع فيديو مناصراً لإسرائيل.

كما منعت قوات الأمن اللبناني، مسيرة للاجئين الفلسطينيين، نظمها مؤسسات وجمعيات فلسطينية عاملة في لبنان، في 16 يوليو، من التوجه نحو مقر البرلمان بالعاصمة بيروت، احتجاجاً على قرارات وزارة العمل بإلزام العمال الفلسطينيين بالحصول على تراخيص عمل رسمية لتمكينهم من العمل بصورة شرعية داخل الأراضي اللبنانية.

ومن ناحية أخرى أعلنت لجنة مهرجانات بيبيلوس يوم 30 يوليو، عن تخليها عن إقامة حفلة "مشروع ليلي"، التي كان مقرراً إقامتها في 9 أغسطس، بعد تهديدات بالتعرض لجمهور المهرجان بالقتل، على خلفية اتهام الفرقة اللبنانية بالإساءة إلى المسيحية.

كما لعبت الأزمة المالية دوراً واضحاً في إغلاق بعض الصحف والمحطات التلفزيونية العريقة في لبنان فعلى سبيل المثال أعلن رئيس الوزراء اللبناني ورئيس تيار "المستقبل" سعد الحريري، في 18 سبتمبر، تعليق العمل في تلفزيون "المستقبل"، بسبب الأزمة المالية التي أدت إلى إقفال جريدة "المستقبل".

الرقابة

اتضح دور الرقابة خلال هذا العام من خلال تدخل الأمن العام اللبناني بحذف عديد من الصور والموضوعات من الصحف الأجنبية التي يجري توزيعها في لبنان وعلى سبيل المثال حجب الأمن العام كاريكاتوراً للرسم الإيطالي ماركو دي أنجليس، يظهر المرشد الإيراني آية الله علي خامنئي، غاضباً وتخرج من رأسه شرارات تصيب المتظاهرين الإيرانيين، من العدد الصادر في 7 فبراير، لمجلة "Courrier international" الأسبوعية الفرنسية، وتمت تغطية الكاريكاتير بملاحظات رمادية غير شفافة.

الحجب

استخدمت وزارة الاتصالات سياسة حجب المواقع الإلكترونية لمنع الأصوات الناقدة أو محاولة استرضاء الجماعات المحافظة، حيث حجبت السلطات اللبنانية يوم 21 أبريل 2019، موقع هذا لبنان "This is Lebanon.org" المتخصص بتوثيق الانتهاكات بحق العاملات الأجنيبيات في لبنان، كما أصدر مدير عام الإستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات باسل الأيوبي يوم 24 مايو، قراراً بحظر تطبيق المواعدة Grindr المستخدم بكثرة في أوساط مجتمع الميم، واستندت الوزارة في قرارها إلى موافقة النيابة العامة.

الاعتداءات

استخدم الاعتداء على الصحفيين ونشطاء المواقع التواصل والمتظاهرين على نطاق واسع خلال هذا العام، واستخدمت الاعتداءات من جانب قوات الأمن كما استخدمت من جانب منتمين للطوائف اللبنانية المختلفة، فعلى سبيل المثال تعرض مبنى قناة "الجديد" الفضائية اللبنانية، في ساعة مبكرة من يوم 2 فبراير، لاستهداف بقنبلة يدوية من قبل مجهولين يستقلون سيارة دفع رباعية، مما أسفر عن حدوث أضرار مادية بمبنى القناة والسيارات المحيطة بالمبنى دون وقوع خسائر في الأرواح أو إصابات.

وفي واقعة أخرى تعرض عدد من الصحفيين للإعتداء بالضرب و الشتم وتكسير الكاميرات أثناء قيامهم بتغطية جنازة الراحل جورج زريق، يوم 9 فبراير، أمام كنيسة القديسة بربرة في رأس مسقا في الكورة. كما تعرض المصور في جريدة "الجمهورية" ريشارد سمور يوم 30 يونيو، إلى اعتداء بدني بالركل واللكم في مدينة خلدة جنوب بيروت، من قبل شبان ينتمون إلى "الحزب الديموقراطي اللبناني"، أثناء تغطية أحداث أمنية، على الرغم من أنه أبرز بطاقته الصحفية.

وخلال التظاهرات السلمية التي عمت مختلف الأراضي اللبنانية منذ 17 أكتوبر، وثقت وسائل الإعلام العديد من الانتهاكات بحق المتظاهرين السلميين والإعلاميين أثناء قيامهم بعملهم في تغطية المظاهرات، فعلى سبيل المثال اعتدى مناصرو حركة "أمل" و"حزب الله" في ساحة رياض الصلح و"الشهداء" وسط بيروت، على المتظاهرين بالعصي، بالتزامن مع تقديم رئيس الوزراء اللبناني استقالته من رئاسة الحكومة، يوم 29 أكتوبر، واعتدوا على طاقم عمل قناة "إم تي في" المحلية، ما أدى إلى انقطاع بثها.

الحبس

الحبس هو أحد الطرق التي استخدمتها السلطات اللبنانية لتكليم الأفواه وقمع حرية الرأي والتعبير في لبنان، وعلى سبيل المثال اعتقلت الشرطة القضائية، يوم الإثنين 13 مايو، المواطن عدنان فرحات من حبّوش، في قضاء النبطية، ويحمل الجنسية الأمريكية إثر انتشار رسالة صوتية له على "واتساب"، عبر فيها عن غضبه من السياسيين اللبنانيين عموماً، وانتقد بشكل خاص رئيس مجلس النواب نبيه بري وعائلته، وتم إخلاء سبيله بعد يومين بكفالة مالية قدرها 500 ألف ليرة لبنانية (نحو 330 دولار أمريكي).

كما أصدر النائب العام يوم 18 مايو، أمر ضبط لرئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، بعد الاستماع إلى أقواله، على خلفية تعليقه على شخص البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي قبيل مؤتمر صحفي في مقر الاتحاد بعد ظهر 17 مايو.

وفي مخالفة لقوانين النشر، ألقى الأمن العام القبض على الشاب محمد وهبة في مطار بيروت الدولي يوم 18 يوليو، وسلمه للمخابرات لمحاكمته أمام القضاء العسكري بتهمة "تحقير وقذف رئيس الجمهورية عبر اتهامه بالعمالة"، ونشر تعليقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من شأنها "إثارة النعرات الطائفية"، وفي 30 يوليو أعلنت المحكمة العسكرية الدائمة عدم صلاحيتها لمحاكمة وهبة.

المحاكمة

البلاغات والقضايا التي حركتها النيابة العامة أو المخابرات وتم تداولها في القضاء العسكري من أكثر الطرق قمعاً لحرية التعبير خلال عام 2019، في بلد يئن من الاحتقان الطائفي، فعلى سبيل المثال تقدّم المحامي زياد حبيش وزوجته المقدم سوزان الحاج، رئيسة مكتب الجرائم الإلكترونية سابقاً، يوم 12 يوليو، بدعوى أمام محكمة المطبوعات في بيروت ضد تلفزيون "المستقبل" وموقع "المستقبل ويب" والمراسلة ناهد يوسف بتهمة "اختلاق جرائم سب وقذف وتشهير وتلفيق أخبار كاذبة"، على خلفية نشر المدعى عليهم عدة تقارير حول ملاحقة المقدم سوزان الحاج بتهمة "فبركة قضية تخابر مع إسرائيل للفنان زياد عيتاني".

وفي قضية أخرى أصدرت قاضية الأمور المستعجلة في بيروت يوم 24 يوليو، قراراً يقضي بإلزام الفنان محمد إسكندر ونجله الشاعر والملحن فارس إسكندر، بحذف عبارة "مصرف الإسكان" الواردة في أغنية للتنائي الأب والابن تحمل

عنوان "من أين لك هذا؟"، ثم أقامت النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان يوم 29 يوليو، دعوى ضد إسكندر ونجله والمخرج وسام كيال بتهمة "السب والقذف والتحقير"، وقررت إحالتهم إلى محكمة استئناف المطبوعات في بعدا. كما أقامت إدارة دار الصياد خلال أغسطس 2019، دعوى قضائية على ممثلها في مجلس نقابة الصحافة جورج طرابلسي، أمام مكتب جرائم المعلوماتية، بزعم "السب والقذف والتشهير"، على خلفية نشر طرابلسي عبر حسابه الخاص على "فيسبوك" صورة سعيد فريحه يلوم فيها أبناءه على ما وصل إليه حال الدار، وهو ما اعتبره القائمون على الدار إهانة موجّهة إليهم.

ومن ناحية أخرى يحاكم رئيس تحرير صحيفة "نداء الوطن"، بشارة شربل، أمام محكمة المطبوعات، بتهمة "السب والقذف والمس بالرؤساء"، على خلفية منشيت نشرته الصحيفة يوم 12 سبتمبر تحت عنوان "سفراء جدد في بعدا... أهلاً بكم في جمهورية خامني". ولا تزال المحكمة تنظر القضية حتى كتابة هذا التقرير.

أما محكمة الاستئناف في بيروت، فقد أصدرت يوم 4 أكتوبر، حكمها بتغريم الصحفي فداء عيتاني، مبلغ مليوني ليرة لبنانية كتعويض للمدعي عن الأضرار التي لحقت به، وتحمله كافة الرسوم والمصاريف في الدعوى المقامة من مسؤول لجنة الارتباط والتنسيق المركزية في "حزب الله" الحاج وفيق صفا، بدعوى "السب والقذف" على خلفية مقال كتبه ونشره عيتاني على مدونته الإلكترونية المسماة "حدثنا غود".

كما تقدم عدد من المحامين ببلاغ للنّابة العامة يوم 8 أكتوبر، ضد مجلة الإكونومست الاقتصادية العالمية، بزعم "الإضرار بالسمعة والمكانة المالية للدولة اللبنانية وتحقير العلم والأرزة اللبنانية"، لنشرها مقالا تتحدث فيه عن وضع لبنان الاقتصادي السيء واحتمال تعرضه للانهايار، مرفقاً بصورة للعلم اللبناني مفككا والأرزة تسقط منه.

وفي 16 أكتوبر، تقدم عدد من الإعلاميين للنّابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان، بدعوى ضد الإعلامية ماريّا معلوف، بتهمة "تحقير الشعائر الدينية والمس بحرمة الشهداء واختلاق جرائم والتحريض على إثارة النعرات المذهبية والحض على النزاع بين الطوائف وفسد الدساتير والفتن والسب والقذف"، على خلفية قيامها بنشر تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي شَبَّهت فيها حزب الله بتنظيم "داعش".

الترهيب

شاع استخدام الترهيب لقمع المعارضين واستخدم من جانب السلطات اللبنانية كما استخدم من قبل الطوائف ضد بعضها، وعلى سبيل المثال ففي خطوة تهدف لنشر الخوف بين الصحفيين في جريدة الأخبار، انتشرت عناصر من جهاز أمن الدولة في مبنى ومحيط مكاتب إدارة الجريدة في سنتر كونكورد، يوم 9 مايو، وطالب أفراد الأمن بتسجيلات كاميرات المراقبة لتحركات الصحفيين وزوار الصحيفة، وذلك بعد نشر الصحيفة تسريبات لمحاضر ومراسلات دبلوماسية تضمنت محاضر اجتماعات سياسيين لبنانيين مع مسؤولين في الإدارة الأميركية. كما تعرضت الإعلامية في قناة (LBCI) ديمّا صادق، لهجوم عنيف وحملات تخوين وتهديد بالاغتيال بسبب إعادة فتح النقاش حول قرار بلدية الحدث بمحافظة جبل لبنان، الذي يقضي بمنع بيع منازل المسيحيين في المنطقة أو تأجيرها لأي طائفة أخرى.

وللعام الثالث على التوالي، ألغى منظمو "بيروت برايد" المناصرة لحقوق المثليين والتنوع الجنسي يوم 25 سبتمبر، أمسية في افتتاح أنشطة الجمعية إثر ضغوط وتهديدات من مؤسسات دينية واتصالات من جهات أمنية بإدارة المسرح، غير العديد من التصريحات والبيانات التي هددت المسرح والمشاركين في الحفلة باستخدام العنف ضدهم.

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

كانت أكثر الاتهامات المتعلقة بحرية التعبير شيوعاً خلال هذا العام تهم: تحقير وقذف رئيس الجمهورية عبر اتهامه بالعمالة؛ إثارة النعرات الطائفية؛ تلفيق أخبار كاذبة؛ السب والقذف والمس بالرؤساء؛ الإضرار بالسمعة والمكانة المالية للدولة اللبنانية؛ وتحقير العلم والأرزة اللبنانية؛ تحقير الشعائر الدينية والمس بحرمة الشهداء؛ اختلاق جرائم؛ التحريض على إثارة النعرات المذهبية، والحض على النزاع بين الطوائف وفسد الدساتير والفتن؛ ودخول إسرائيل.

سادساً: الضحايا

قائمة طويلة بضحايا التعبير عن الرأي في لبنان خلال عام 2019، وضمت قائمة الضحايا العديد من المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات، من بينهم المعتصمين في ساحة رياض الصلح و"الشهداء" وسط بيروت، ومسيرة للاجئين فلسطينيين.

ومن بين الضحايا فرقة "مشروع ليلي"، ومنظمو "بيروت برايد" المناصرة لحقوق المثليين والتنوع الجنسي، وأعضاء فرقة Sepultura البرازيلية العالمية لموسيقى الميتال، وكاريكاتوراً للرسام الإيطالي ماركو دي أنجليس، وضمت القائمة عدداً من الصحفيين والإعلاميين مثل المصور في جريدة الجمهورية ريشارد سمور، طاقم عمل قناة "ام تي في"، الصحفي جورج طرابلسي، الصحفي بشارة شربل، الصحفي فداء عيتاني، الإعلامية ماريّا معلوف، الإعلامية ديمّا صادق، والإعلامي يزيك وهبة.

كما انضم الفنان محمد إسكندر ونجله الشاعر والملحن فارس إسكندر، والمخرج وسام كيال، إلى قائمة الضحايا، كما ضمت القائمة رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، والشباب محمد وهبة، والمواطن عدنان فرحات من حيّوش.

وضمت القائمة أيضاً عدداً من وسائل الإعلام مثل مجلة الإكونومست الاقتصادية العالمية، موقع هذا لبنان "This is Lebanon.org" المتخصص بتوثيق الانتهاكات بحق العاملات الأجنبيات في لبنان، وتطبيق المواعدة Grindr المستخدم بكثرة في أوساط مجتمع الميم.

الكويت

تقديم

ساهم الموقع الجغرافي للكويت وانتمائها لدول مجلس التعاون الخليجي، واتخاذ حكومة الكويت موقف الحياد الإيجابي في الأزمة بين قطر من ناحية، والسعودية والامارات والبحرين من ناحية أخرى، في رسم صورة ذهنية جيدة للحكومة الكويتية، ولكن تلك الصورة الذهنية لم تمنع نشطاء منصات التواصل من إعلان رأيهم في الأوضاع الداخلية للكويت، ونقد موقف السعودية والإمارات والبحرين، وهو ما قابلته السلطات بالحبس والمحاكمة، وحملات التشويه.

كما ساهم تنامي الحركات اليمينية مثل "مجموعة الثمانين"، (تدعو لأن تكون الاولوية في التوظيف للمواطن الكويتي، وتصدت لأي تعديلات في قانون الجنسية تضمن حقوق البدون)، وزيادة مظاهر الفساد الإداري، وقمع نشاط مواقع التواصل الاجتماعي، في نمو الحسابات الوهمية على منصات التواصل الاجتماعي.

أولاً: التطور التشريعي والقانوني

ناقشت لجان مجلس الأمة عدداً من الاقتراحات بقوانين، من بينها تعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2006، بشأن المطبوعات والنشر، وأصدرت اللجنة التشريعية تقريرها الخاص بمشروع قانون حق الاطلاع على المعلومات، ورغم تلك المناقشات لم يصدر عن البرلمان قوانين ذات صلة بحرية الرأي والتعبير في الكويت.

بخلاف ذلك أصدر نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية الكويتي، الشيخ خالد الجراح، قراراً يوم 31 يوليو، حدد ضوابط استخدام الأسلحة النارية وإطلاق النار لرجال الأمن، أعاد خلاله السماح بإطلاق النار على أقدم المتظاهرين شرط ألا تكون الإصابة قاتلة.

ثانياً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

لا تزال قضية المحرومين من الجنسية (البدون) في الكويت دون حل، ولا تزال الأحزاب السياسية تستخدم قضية البدون للحصول على الأصوات في الانتخابات البرلمانية، ولا يزال المواطنون المحرومين من الجنسية يدفعون من أعمارهم، وكرامتهم، وسمعتهم الكثير من أجل الحصول على حق المواطنة، حق المساواة مع أبناء وطنهم، ولكن الحكومة الكويتية واللجان التي تشكلها تأبى إلا أن تظل هذه الفئة ضحية التمييز، وتقمع صوتها إذا ارتفع بالشكوى أو محاولة الاعتراض على تلك الانتهاكات.

ففي يوم 12 يوليو، اعتقلت أجهزة الأمن عدداً من المدافعين عن حقوق فئة البدون وأحالت المعتقلين إلى السجن المركزي على خلفية تنظيم اعتصام للمطالبة بحقوق البدون بعد تأكيد خبر انتحار الشاب عايد حمد مدعث، يوم 7 يوليو، بسبب الإحباط الذي كان يعاني منه لعدم امتلاكه لأية أوراق ثبوتية يستطيع استخدامها للدراسة والعمل والحصول على الخدمات العامة. والمعتقلون هم، المدافع البارز عن حقوق البدون، عبدالحكيم الفضلي، أحمد العونان، عواد العونان، عبدالله الفضلي، متعب العونان، محمد خضير العنزي، يوسف العصمي، نواف البدر، حامد جميل، يوسف الباشق، جار الله الفضلي، و أحمد شايح العنزي، وآلاء السعدون التي أطلق سراحها بعد توسط عضو بمجلس الأمة.

ومن القضايا المثارة خلال عام 2019، والتي شغلت اهتمام الرأي العام، قضية الحسابات الوهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث وصلت هذه القضية إلى أروقة مجلس الأمة بعد مطالبة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت بضرورة إصدار تشريع يضبط منصات التواصل التي تعج بتلك الحسابات.

كما شغلت قضية صاحب حساب "عتيج المسميان" اهتمام الرأي العام في الكويت، حيث تناول الحساب قضية الشهادات المزورة، حتى أعلن في 21 يوليو خبر القبض على صاحب الحساب بتهمة الإساءة للمغردين وشخصيات.

كما كانت قضية ترحيل مصريين متهمين بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين مثار نقاشات وجدال واسع في الكويت، حيث أعادت السلطات الكويتية 8 معارضين مصريين إلى بلدهم في 15 يوليو 2019 ، رغم المخاطر الجسيمة القائمة بالتعرض للتعذيب والاضطهاد في مصر.

ثالثاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

أخذت انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الكويت عدة أشكال أشكال من بينها المحاكمات، الاعتداءات، والحبس وحملات الترهيب، وتركزت الانتهاكات بشكل عام ضد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي إلى جانب المدافعين عن حقوق "البدون".

• الاعتداءات

اختطفت قوة من الأشخاص مجهولي الهوية، المدافع عن حقوق البدون والصحفي البارز حمود الرباح، يوم 23 يوليو 2019 أثناء تناول الطعام مع زوجته في أحد المطاعم بوسط مدينة الكويت، ثم ظهر حمود في تحقيقات النيابة على ذمة قضية المدافعين عن حقوق البدون.

• الحبس

يأتي الحبس والاعتقال في المرتبة الثانية بعد المحاكمات كوسيلة من وسائل قمع حرية التعبير في الكويت، ففي 19 مارس، داهمت قوات الأمن الكويتية مقر مجلة "الهدف" وألقت القبض على مديرها مازن التريزي، رجل الأعمال السوري الأصل، و4 من معاونيه، وصادرت أجهزة الكمبيوتر وكاميرات المجلة والهواتف الخاصة بالتريزي، ثم أطلقت سراحه ومساعدية بعد 3 أيام من حبسه دون توجيه اتهامات.

وفي 20 مايو، ألقت السلطات الكويتية على الناشط والمرشح السابق لـ "مجلس الأمة"، محمد خالد الهاجري، لتنفيذ حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات بزعم الإساءة إلى السعودية والأمير محمد بن سلمان، على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي يوم 28 يونيو، اعتقلت أجهزة الأمن، السياسي وعضو مجلس الأمة السابق ناصر الدويلة بزعم الإساءة للسعودية على خلفية تغريدة نشرها على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، ثم أفرجت عنه النيابة بكفالة مالية بعد يومين من اعتقاله.

كما اعتقلت أجهزة الأمن ما يزيد عن 14 من المدافعين عن حقوق فئة المحرومين من الجنسية (البدون) يوم 12 يوليو، وأحالتهم إلى السجن المركزي على خلفية قيامهم بتنظيم اعتصام للمطالبة بحقوق البدون بعد تأكيد خبر انتحار الشاب عايد حمد مدعث.

وفي 21 يوليو أعلن القبض على صاحب الحساب الوهمي "عتيج المسيان" على موقع تويتر، بتهم أبرزها الإساءة إلى مسند الإمارة والقضاء وإذاعة أخبار كاذبة عن الأوضاع الداخلية في البلاد وإفشاء أسرار وظيفية وإساءة استعمال الهاتف.

• المحاكمات

شهدت المحاكم الكويتية قضايا متعلقة بحرية الرأي والتعبير والنشر، بكافة مراحل التقاضي، ويعد استخدام القضاء هو أعلى أشكال الاعتداء على الحق في حرية التعبير في الكويت خلال عام 2019، حيث لا يخلو شهر من عدة محاكمات للمغردين على خلفية نشر آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وشهد هذا العام مئات المحاكمات، منها محاكمة الكاتب أحمد الصراف وجريدة "القبس" الكويتية بتهمة الإساءة إلى إيران على خلفية مقال للكاتب، حيث قضت محكمة النقض في 10 مارس، ببراءة الكاتب والصحيفة واعتبرت المحكمة أن المقال لا يعتبر مخالفاً للقانون، ولم يتجاوز حرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور.

كما شهدت محكمة النقض، يوم الخميس 14 مارس، حكماً باستبعاد صالح جرمن من قوائم المرشحين للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة على خلفية حكم صدر ضده سابقاً في قضية تظاهر؛ واعتبرت المحكمة أن الحكم الصادر ضده عام 2017، من محكمة النقض بالحبس سنتين مع وقف تنفيذ العقوبة قد أفقده أحد الشروط القانونية للترشح للانتخابات.

وشهد شهر مارس كذلك محاكمة الكاتب الكويتي عبد الله الهدلق، بتهمة إثارة الفتنة الطائفية عبر تغريدة كتبها بحسابه في شبكة التواصل الاجتماعي تويتر، حيث قضت محكمة الجنايات في 19 مارس، بحبس عبد الله الهدلق، ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ، وذلك بعد شكوى رفعتها ضده إدارة الجرائم الإلكترونية والمحامي علي العلي وخليل الطباخ.

وكذلك استمرت تداعيات خطاب "كفى عبثاً" الذي ألقاه النائب السابق مسلم البراك عام 2012، في ساحة الإرادة على مقربة من مجلس الأمة، وردد الخطاب العديد من النواب والنشطاء، حيث قضت محكمة الاستئناف يوم 6 مايو، بحبس عدد من المواطنين لمدة سنتين ووقف تنفيذ الحكم لمدة 3 سنوات بتهمة العيب بالذات الأميرية، والطعن بصلاحيات الأمير، والتطاول على مسند الإمارة، نتيجة ترديدهم للخطاب المذكور.

وشهد شهر مايو عدة محاكمات خاصة بحرية التعبير منها محاكمة المغرد طارق المطيري، بتهمة الاساءة للسعودية من خلال تغريدة نشرها على حسابه على موقع التواصل تويتر، حيث أيدت محكمة النقض في 9 مايو، الحكم السابق ببراءة المطيري، من التهمة.

وشهد الشهر نفسه محاكمة الناشطين والمغردين مساعد المسيليم وعبد الله الصالح، وقضت محكمة الجنايات يوم 27 مايو غيايباً، بحبسهم لمدة 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، بزعم القيام "بعمل عدائي ضد دولة الإمارات والعيب بالذات الأميرية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استعمال الهاتف"، وذلك بسبب تغريدات لهما عن دولة الإمارات.

فيما شهد شهر يونيو محاكمة المطرب خالد الملا، بزعم الإساءة إلى القضاء، حيث قررت نيابة الإعلام، يوم 17 يونيو، إخلاء سبيل الملا والمدير العام لقناة "ATV" أحمد الفضلي بضمان شخصي، في القضية المقامة من وزارة الاعلام وأحد القضاة على خلفية أغنية ردها الملا وبتتها القناة حول قضية التزوير في المجتمع.

• الترهيب

برزت في الكويت خلال عام 2019، جماعات تنتهك حقوق الأقليات وتقمع المدافعين عنها، وتعرض المدافعون عن حقوق المحرومين من الجنسية (البدون) لحملة من التخوين والتشكيك واستخدام حملات الكترونية بهدف تخويفهم وقمع حقهم في التعبير عن حقوق هذه الفئة، فعلى سبيل المثال تعرضت الأكاديمية والمدافعة عن حقوق الإنسان، الدكتورة ابتهاج الخطيب، للاتهام بالتشكيك بحق الكويت وأميرها، كما تعرضت لنشر معلومات شخصية خاصة بها وأسرتها من قبل بعض الحسابات على تويتر، بعد كلمة ألقته في ندوة أقامها المنبر الديمقراطي يوم 10 أبريل، تحت عنوان، "أضواء على قضية البدون"، تحدثت فيها عن الانتهاكات المستمرة ضد مجتمع البدون، وطالت الحملة أيضاً المدافعين عن حقوق الإنسان، هديل بوقريص، ويوسف بوحمد.

وسبق أن استدعت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، المدافعين عن حقوق الإنسان عبد الحكيم الفضلي، وخليفة العنزي، لاستجوابهم حول استخدام حسابهم على تويتر لدعوة المواطنين إلى للتظاهر أمام الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون، كما استجوبت الإدارة، حامد جميل في مزاعم باستخدام حساب مزيف على تويتر، لمهاجمة عضوين من مجموعة الثمانين.

كما خضع للاستجواب والترهيب المدافعين عنحقوق الإنسان أنور الروقي، و كريمة كرم، حول آراء نشرها على حسابيهما على موقع تويتر.

رابعاً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

في الكويت قائمة طويلة باتهامات شائعة لحصار الحق في حرية الرأي والتعبير، من أبرز هذه الاتهامات: الدعوة إلى تجمع غير مرخص، الانضمام إلى تجمع غير مرخص، إساءة استعمال الهاتف، الانقضاض على النظام في البلاد، العيب في الذات الأميرية، نشر أخبار كاذبة، الإساءة إلى مسند الإمارة، الإساءة إلى القضاء، إفشاء أسرار وظيفية، وإثارة الفتنة الطائفية.

خامساً: الضحايا

يأتي على رأس قائمة ضحايا قمع حرية التعبير في الكويت خلال عام 2019 على سبيل المثال وليس الحصر، خمسة عشر سجيناً من الناشطين والمدافعين عن حقوق فئة المحرومين من الجنسية وهم عبدالحكيم الفضلي، عبدالله الفضلي، أحمد العونان، عواد العونان، متعب العونان، محمد خضير العنزي، يوسف العصمي، نواف البدر، حامد جميل، يوسف الباشق، جار الله الفضلي، و أحمد شايح العنزي، حمود الرياح، خليفة العنزي، ورضا الفضلي، وتضم قائمة الضحايا، كل من المدافعين عن حقوق الإنسان الدكتورة ابتهاج الخطيب، هديل بوقريص، يوسف بو حمد، عبد الحكيم الفضلي، حامد جميل، وآلاء السعدون، كما تضم القائمة النائب السابق مسلم البراك، عبد الله الصالح، المطرب خالد الملا، وسالم الدوسري "أبو رفعة".

العراق

أولاً: التقديم

للدخول إلى ملف حرية الرأي والتعبير في العراق يجب في البداية معرفة التوازنات السياسية الدقيقة الإقليمية منها والدولية التي تحكم البناء السياسي للسلطة في العراق. فمنذ تشكيل أول حكومة انتقالية عام 2004، تحول نظام الحكم إلى نظام مبني على المحاصصة، حيث تسلم الشيعة رئاسة مجلس الوزراء، فيما كان رئيس الدولة من السنة بينما تولى الأكراد رئاسة البرلمان، وعقب انتخابات عام 2005 التي قاطعها السنة تولى الأكراد منصب رئاسة الجمهورية، وتولى الشيعة منصب رئاسة الحكومة، وترأس السنة البرلمان. وباتت المحاصصة عرفاً سياسياً سائداً حتى يومنا هذا رغم عدم وجود أي مادة في الدستور تنص على ذلك. وأدى نظام المحاصصة إلى الاعتماد على الطائفية والمذهبية والمصالح الحزبية الضيقة في إسناد الوظائف الحكومية، وهو ما عمل على انتشار البطالة، وبات المواطن لا يجد عملاً يستطيع منه توفير احتياجاته الأساسية رغم وفرة البترول والثروات الطبيعية في البلاد. كما شجع نظام المحاصصة على الفساد وبناء شبكات مصالح ومجموعات مسلحة تدافع عن الفساد وتتخذ من الهجمات المسلحة، والاعتقالات والتخويف وسيلة لمنع الصحفيين وسائل الإعلام الحرة من تناول قضايا الفساد. وارتبط اسم العراق بالفساد واحتل المرتبة 12 في لائحة الدول الأكثر فساداً في العالم عام 2018.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

عرض مجلس النواب قانون "جرائم المعلوماتية" الذي قدمته الحكومة للنقاش أمام البرلمان، يوم 12 يناير 2019، وانتهى المجلس من القراءة الأولى للقانون في نفس اليوم إلا أن القراءة الثانية لمشروع القانون تم تأجيلها بعد تصاعد الاحتجاجات الحقوقية ضده، وكلف البرلمان اللجان المعنية بالقانون بمراجعته وإجراء التعديلات الضرورية على صياغته. وفي 14 مارس 2019، أدرج رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، مناقشة مشروع القانون في جدول أعمال الجلسة، إلا أن لجنة حقوق الإنسان في المجلس تقدمت بطلب رفع فقرة مناقشة التقرير الخاص بمشروع القانون من جدول أعمال الجلسة، وهو ما تم فعلاً.

ويحتوي مشروع القانون على أربعة فصول، يتضمن الفصل الأول منها التعاريف والأهداف، ويتضمن الفصل الثاني الأحكام العقابية، أما الفصل الثالث فإنه يتضمن إجراءات جمع الأدلة والتحقيق والمحاكمة، فيما يتضمن الفصل الرابع أحكاماً عامة وختامية.

ويعد قانون جرائم المعلوماتية منزلقاً خطيراً لحرية التعبير في العراق حيث يزخر القانون بالتعابير المطاطة التي تفرض عقوبات قاسية بالسجن والمؤبد والغرامة ضد نشطاء الإنترنت على جرائم مبهمه مثل "المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا"، وجريمة "تقدير الأمن العام أو الإساءة إلى سمعة البلاد"، وإيضاً "الإضرار بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة".

والجدير بالذكر أن مشروع هذا القانون عرض على البرلمان لمناقشته عام 2011، قبل سحبه في 6 فبراير 2013، تحت ضغط منظمات المجتمع المدني.

كما أنهى مجلس النواب القراءة الأولى لمشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي في 24 يونيو 2019، وسبق أن قدمت الحكومة هذا القانون للبرلمان في دورات سابقة، وقابلته منظمات حقوق الإنسان بمعارضة شديدة لخطورته على الحق في حرية التعبير، حيث قيدت المادة السابعة من مشروع القانون حق الاجتماع العام بالحصول على إذن مسبق من رئيس الوحدة الإدارية قبل الاجتماع بخمسة أيام، كما أعطت الحق لرئيس الوحدة الحق في رفض طلب الاجتماع العام، ووضعت على كاهل اللجنة المنظمة للاجتماع الطعن على القرار أمام القضاء، وكذلك كبلت المادة الثامنة الحق في حرية التجمع السلمي حيث نصت على أنه لا يجوز عقد الاجتماع في الطرق العامة، ولا يجوز أن يمتد الاجتماع بعد العاشرة مساءً، كما احتوى مشروع القانون على تعبيرات مرنة يمكن استغلالها في قضايا كيدية ضد المواطنين مثل عبارة "النظام العام"، وعبارة "الأداب العامة".

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

شغلت الرأي العام في العراق خلال هذا العام عدد من القضايا من بينها ضحايا عنف السلطات العراقية والجماعات المسلحة ضد المتظاهرين احتجاجاً على تفشي الفساد وسوء الخدمات العامة والبطالة، وقضية حجب قناة الإباء الفضائية من قبل إدارة القمر الصناعي نايل سات، بسبب بثها صور عمليات للمقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي عام 2003، حيث أطلقت مؤسسات اعلامية وناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، حملة واسعة للتضامن مع القناة، تمكنت في النهاية من رفع الحجب عن القناة.

كما نالت قضية اغتيال مقدم البرامج في قناة NRT الكردية أمانج باباني وزوجته الصحفية وطفلهما بدم بارد، اهتمام الرأي العام في البلاد.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

• المنع من العمل

يعد منع الصحفيين من التغطية الإخبارية من الانتهاكات الشائعة في العراق خلال عام 2019، وعلى سبيل المثال فقد منعت قوات مكافحة الشغب في ميسان (تبعد 400 كم جنوب شرقي بغداد) يوم 2 سبتمبر، مجموعة من القنوات الفضائية من التغطية الإعلامية لعملية فض اعتصام مجموعة من المهندسين أمام شركة نفط ميسان من قبل قوات مكافحة الشغب، وقام أحد الضباط بالاعتداء على مصور قناة دجلة الفضائية حسن عيسى، وسحب معدات التصوير ومسح المادة التي تم تصويرها.

كما أغلقت هيئة الإعلام والاتصالات، يوم 2 سبتمبر، أيضاً المكاتب المحلية لقناة الحرة التي تمولها الحكومة الأمريكية، لمدة 3 أشهر، بزعم التحيز وتشويه السمعة على خلفية قيام القناة ببحث تحقيق استقصائي كشف وجود فساد داخل المؤسسات الدينية في البلاد، وطالبت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية مكتب إدارة القناة في العراق بـث اعتذار رسمي.

• الحبس

توسعت ظاهرة حبس واحتجاز الصحفيين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، ولم تقف عند حدود القضاء أو حتى قوات الأمن بل امتدت لتشمل فئات أخرى من العاملين في الحكومة فعلى سبيل المثال احتجزت قوة من الشرطة يوم 22 يناير، كلا من مراسل قناة الموصلية زياد طارق بشير والمصور احمد امجد حامد، واقتادتهما الى مقر الفوج الخامس وحاولت إجبارهما على تعهد بعدم التغطية الصحفية في منطقة الموصل القديمة، وبعدما رفضا التوقيع جرى نقلهم الى مركز شرطة السرخانة.

كما اعتقلت مديريةية الأمن الوطني في محافظة النجف، مساء يوم 8 مارس، مراسل قناة "NRT عربية" في النجف حسام الكعبي قبل أن يفرج عنه يوم 9 مارس، وذلك بسبب منشورات وآراء ابداهها الكعبي على منصات التواصل الاجتماعي. وفي انتهاك آخر داهمت قوة غير معروفة منزل الصحفي المصري الأصل هاني البارودي رئيس تحرير وكالة البرق نيوز، في منطقة اليرموك غرب العاصمة بغداد فجر 25 يوليو، واقتادته إلى جهة مجهولة.

• الحجب

تأسست في العراق بعد عام 2003، أكبر عدد من القنوات الأرضية العمومية والخاصة في الدول العربية، وتمتلك شبكة الإعلام العراقي الممولة من الحكومة، عدداً من القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف والمجلات اليومية والأسبوعية، ويقوم على إدارة الشبكة مجلس أمناء يتم تعيين أعضائه بواسطة الأحزاب القوية وتمنحهم رواتب تقاعدية بعد نهاية ولايتهم.

أما القنوات الخاصة فإنها تخضع بالكامل للمجموعات المسلحة والأحزاب القوية والشخصيات النافذة في الحكم، ولذلك نجد انه نادراً ما تقدم الحكومة العراقية الضعيفة على حجب القنوات التلفزيونية. أما بالنسبة لإدارة القمر الصناعي "نايل سات" المصري فقد حجبت في 3 مارس الماضي قناة "الإباء" الفضائية التي تبث من العاصمة العراقية بغداد، وذلك بسبب بثها صور عمليات للمقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي عام 2003.

أما فيما يتعلق بحجب الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي فإن السلطات العراقية قطعت شبكة الإنترنت وحجبت شبكات التواصل الاجتماعي في بعض المناطق، وألقت باللائمة على من وصفتهم بأنهم "مثيري الشغب". وعلى سبيل المثال عملت السلطات العراقية خلال احتجاجات شهر أكتوبر 2019، على منع نشر الصور والفيديوهات التي تكشف تعاملها العنيف مع المحتجين، ومنع التواصل بين المتظاهرين. فبعد يوم من انطلاق موجة الاحتجاجات في الأول من أكتوبر، حجبت السلطات العراقية أغلب مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أن تقطع الإنترنت بشكل شبه كامل يوم 3 أكتوبر، وألقت باللائمة على من وصفتهم بأنهم "من مثيري الشغب" وتركت المتظاهرين بلا وسيلة تواصل عدا الاتصالات التليفونية.

• الاعتداءات

قتل الصحفيين ونشطاء الرأي، والاعتداء المسلح على المنشآت الإعلامية هي الطريقة المفضلة عند شبكات الفساد في العراق، واستمرت تلك الطريقة هي أعلى الطرق استخداماً على مدار عام 2019، فعلى سبيل المثال تعرضت الناشطة الحقوقية، هناء أدور، لحادث دهس بسيارة مسرعة يوم 14 يونيو بعد كلمة ألقته بذكرى سقوط مدينة الموصل وسط العاصمة بغداد أكدت فيها على ضرورة محاسبة المقصرين في حادثة سبايكز التي ذهب ضحيتها 1700 مقاتل عراقي وسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش.

كما أمطر مسلحون مجهولون مقدم البرامج في قناة NRT الكردية أمانج باباني وزوجته الصحفية وطفلهما بوابل من الرصاص فارقوا على إثرها الحياة مباشرة، وذلك أثناء تواجدهم في سيارتهم الخاصة بالقرب من فاملي مول في مدينة السليمانية (تبعد 355 كم شمال شرق العاصمة بغداد)، مساء يوم 16 أكتوبر، وغادر الجناة المكان دون ملاحقة أو صعوبة تذكر.

كما تعرضت ثلاث قنوات فضائية للإحراق من قبل ملثمين مجهولين، ففي يوم 5 أكتوبر أقدم ملثمون مجهولون على إحراق مبنى قناة دجلة في بغداد، بعد تقييد حراس المبنى، والاعتداء عليهم، كما اقتحمت مجموعة مسلحة مبنى قناة NRT عربية وحطمت جميع معدات البث واعتدت بالضرب المبرح على موظفيها بعدما قامت بالاعتداء على عناصر الشرطة المحلية المتواجدين في محيط المبنى، وفي نفس اليوم هاجم مسلحون ملثمون يستقلون سيارات سوداء مقر مكتب

قناة الحدث الإخبارية السعودية في شارع أبو نواس بالعاصمة، ودمروا بعض المعدات وأجهزة الهاتف، كما اعتدوا على الصحفيين الذين كانوا متواجدين في مقر القناة. وفي انتهاك آخر تعرض أحمد الزاويتي، مدير مكتب قناة الجزيرة في كردستان العراق للاعتداء بالضرب من قبل قوات مكافحة الإرهاب يوم 17 يوليو، خلال تغطيته حادث اغتيال دبلوماسيين أترك في أحد مطاعم مدينة أربيل. كما فضت قوات الأمن العراقي، بالعنف يوم 25 سبتمبر، اعتصام حملة الشهادات العليا أمام مكتب رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي، في منطقة العلاوي وسط العاصمة بغداد؛ من أجل المطالبة بتعيينهم مما أدى إلى جرح عدد من المعتصمين، والصحفيين الموجودين لتغطية الحدث.

ومع تصاعد المظاهرات التي انطلقت في عدد من المدن العراقية في الأول من أكتوبر، للاحتجاج على سوء الخدمات العامة وتفشي الفساد وعدم توفر فرص عمل، أطلقت قوات الأمن ذخيرة الحية وقنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين مما أسفر عن مصرع نحو 104 شخص وتجاوز عدد المصابين 6100 جريح، حتى يوم 6 أكتوبر.

• التخويف

التخويف نمط تستخدمه الجماعات المسلحة والسلطات العراقية في محاولة لتكميم الاعلام الحر واسكات الاصوات التي تنتقد أداء الحكومة وعلى سبيل المثال هدد الفريق الركن قاسم نزال قائد عمليات البصرة يوم 3 يوليو، الصحفيين الذين يغطون تظاهرات المدينة المنكوبة بالحبس في حالة تغطية تظاهرات غير مرخصة. كما أعلن الصحفي المستقل حيدر الحمداني، يوم 6 يوليو، عن تلقيه سلسلة من التهديدات عبر تعقبه من قبل مجهولين والسؤال عنه في قضاء الرميثة بمحافظة المثنى، وجاءت تلك التهديدات بعد انتقاد الحمداني سوء الخدمات في المدينة والتأكيد على ضرورة إنهاء الظواهر السلبية، وتوفير مستلزمات الحياة للمواطنين. وفي نفس الإطار استهدف مسلحون مجهولون يستقلون سيارة بيضاء منزل الصحفي فاضل عمر مراسل قناة "كردستان تي في" التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في قضاء قلعةز (160 كم شمال شرق السليمانية) بإطلاق نيران مساء 9 أغسطس.

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

لا تحتاج المجموعات المسلحة وشبكات الفساد في العراق إلى اتهامات ومحاكمات -حتى وإن كانت صورية- لقمع الأصوات الناقدة والكاشفة للفساد واكتفت تلك المجموعات باللجوء إلى العنف لقمع تلك الأصوات، ولكن بقيت بعض الاتهامات الشائعة مثل "التحيز وتشويه السمعة"، و"الحث على العنف والإرهاب أو الكراهية، وتهمة "التصوير السري"، و"تغطية تظاهرات غير مرخصة".

سادساً: الضحايا

بلغ عدد ضحايا قمع حرية التعبير خلال عام 2019، الآلاف، من بينهم القتلى والجرحى في المظاهرات، ومن بينهم أيضاً مؤسسات إعلامية، إلى جانب الصحفيين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي ونذكر على سبيل المثال: نحو 104 قتل، وما يزيد عن 6 آلاف جريح، من المشاركين في مظاهرات شهر أكتوبر، للاحتجاج على سوء الخدمات العامة وتفشي الفساد وعدم توفر فرص عمل، حملة الشهادات العليا الذين اعتصموا يوم 25 سبتمبر، أمام مكتب رئيس الحكومة وسط بغداد. هذا إلى جانب قناة "الإباء" الفضائية، قناة الحرة التي تمولها الحكومة الأمريكية. وضمت قائمة الضحايا حراس مبنى قناة دجلة في بغداد، موظفو قناة NRT عربية في بغداد، الصحفيون بقناة الحدث الإخبارية السعودية في بغداد.

كما ضمت قائمة ضحايا القمع كل من الناشطة الحقوقية، هناء أدور، مقدم البرامج في قناة NRT الكردية أمانج باباني وزوجته الصحفية وطفلهما، الصحفي حيدر الكرار المصور في (ANA Arabia)، مصور قناة دجلة الفضائية حسن عيسى، مراسل قناة الموصلية زياد طارق بشير، والمصور احمد امجد حامد، ومراسل قناة "دجلة" الفضائية، أنس يوسف ومصور القناة أحمد محمد، مراسل قناة "NRT عربية" في النجف حسام الكعبي، الصحفي المصري الأصل هاني البارودي رئيس تحرير وكالة البرق نيوز، أحمد الزاويتي، مدير مكتب قناة الجزيرة في كردستان العراق، الصحفي المستقل حيدر الحمداني، والصحفي فاضل عمر مراسل قناة "كردستان تي في"

انتهى

السودان

تقديم

نجحت الاحتجاجات السلمية أخيراً وبعد صراع طويل في الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير، وتشكيل مجلس سيادي وحكومة مدنية، وذلك بعدما أعلن قائد الجيش عوض بن عوف، يوم 11 أبريل، عن عزل البشير واحتجازه في مكان آمن. ووسط تفاؤل المواطنين بالمستقبل، أصدر المجلس العسكري الانتقالي، يوم 20 أغسطس، مرسوماً بتشكيل المجلس السيادي الذي سيقود المرحلة الانتقالية في السودان. ولم تكن الإطاحة بعمر البشير نهاية مطاف لعهد من الجرائم بحق المواطنين والانتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير، حيث استمرت الجرائم بعد سقوط البشير، حتى التوقيع النهائي على وثيقة الإعلان الدستوري في 17 أغسطس الماضي.

وكانت المظاهرات والفعاليات الاحتجاجية قد اندلعت في عدد من المدن السودانية يوم 19 ديسمبر 2018، للمطالبة بإنهاء الأوضاع المعيشية الصعبة، ثم ما لبثت أن تطورت إلى المطالبة بتنحي البشير وإسقاط نظامه. وواجه البشير هذه الاحتجاجات باعتقال العشرات من قادة المعارضة والصحفيين والمتظاهرين، وفرض الرقابة على الصحف. وأعلن يوم 22 فبراير، حالة الطوارئ لمدة عام في جميع أنحاء البلاد، وحل حكومة الحوار الوطني وحكومات الولايات، وعين حكماً عسكريين لإدارة تلك الولايات. وفي المقابل رفض آلاف السودانيين قرارات البشير وقرروا الاعتصام أمام مقر قيادة الجيش في العاصمة الخرطوم، يوم 6 أبريل، واستمر هذا الاعتصام حتى بعد سقوط البشير يوم 11 أبريل، حيث قرر المحتجون الاستمرار في الاعتصام، حتى تورطت بعض قيادات المجلس العسكري الانتقالي، يوم 3 يونيو، في فض الاعتصام باستخدام العنف وهو الأمر الذي راح ضحيته نحو 87 قتيلاً، و168 جريحاً.

أولاً: التطور التشريعي والقانوني

ينقسم التطور التشريعي في السودان خلال عام 2019، إلى قسمين أحدهما قبل شهر أغسطس، ويتميز بالعمل على خنق مختلف مظاهر التعبير عن الرأي؛ فقد أقر المجلس الوطني السوداني (الغرفة الأولى للبرلمان)، يوم 11 مارس، العمل بقانون الطوارئ لمدة 6 أشهر. وكان الرئيس السوداني عمر البشير قد أعلن حالة الطوارئ بجميع ولايات السودان يوم 22 فبراير بالمرسوم الجمهوري رقم 6 لسنة 2019.

أما القسم الآخر من عام 2019، فيأتي بعد شهر أغسطس، ويسوده التفاؤل والرغبة في إقرار تشريعات تدعم حرية الرأي والتعبير، بعد تشكيل المجلس السيادي والحكومة المدنية، حيث أعلن فيصل محمد صالح، يوم 6 سبتمبر، في أول تصريحاته عقب توليه منصب وزير الإعلام والثقافة في الحكومة السودانية الجديدة، إنه سيعمل على إلغاء وتعديل كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة في البلاد.

ثانياً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

● المنع من العمل

استخدمت السلطات السودانية المنع من العمل لقمع حرية التعبير؛ فعلى سبيل المثال قامت أجهزة الأمن، يوم 31 مايو، بإغلاق مكتب شبكة الجزيرة في الخرطوم، وسحب تراخيص العمل، ومصادرة أجهزة البث، دون إعطاء أسباب. واستمر إغلاق القناة حتى يوم 16 أغسطس

حينما أبلغ المجلس العسكري الانتقالي، مدير مكتب الجزيرة بسماع المجلس بإعادة فتح المكتب.

كما أوقفت السلطات السودانية، المذيع بقسم الأخبار في الإذاعة القومية، هبة مكاوي، عن العمل يوم 2 مايو، بعد مطالبتها عبر صفحتها على موقع "فيسبوك" بإيقاف سيطرة رموز حكم البشير على مواقع قيادة الإعلام في البلاد.

وانحرفت السلطة في استخدام صلاحياتها منتهكة الحق في التجمع السلمي حيث منعت السلطات السودانية يوم 2 مارس، إقامة ندوة مخصصة لذكرى الضحايا والتضامن مع الجرحى والنازحين والمحبوسين تعسفياً، كان من المفترض أن تقام بدار الأمة ويشارك فيها القوى السياسية والمدنية المشاركة في التظاهرات السودانية.

كما منعت السلطات السودانية يوم 6 مارس، مؤتمراً صحفياً لرئيس "حزب المؤتمر" المعارض، عمر الدقير، بعد الإفراج عنه على خلفية تظاهرات سلمية ضد تمديد حكم عمر البشير.

● الحبس

حاولت أجهزة الأمن السودانية تغييب الصحفيين عن مواقع الأحداث باستخدام العديد من الوسائل من بينها الحبس والاعتقال، فعلى سبيل المثال قامت السلطات السودانية، يوم 2 يونيو، باعتقال الصحفية الفرنسية غينايلونوار، في مدينة عطبرة، أثناء تغطية الأحداث هناك، كما اعتقل جهاز الأمن والمخابرات عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار، يوم 22 فبراير 2019، على خلفية تعليق له في القنوات الفضائية حول القرارات التي أصدرها الرئيس السوداني.

كما اعتقلت أجهزة الأمن أيضاً رئيس اتحاد الصحفيين السودانيين، الصادق الرزقي، يوم 24 يوليو، ضمن حملة اعتقالات طالت رموزاً من الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني، واستمر الرزقي، رهن الاعتقال حتى جرى الإفراج عنه يوم 29 يوليو.

واعتقلت أجهزة الأمن الصحفية، درة قمبر، يوم 10 فبراير، من سيارتها عند إشارة المرور بجوار سجن أم درمان للنساء أثناء تغطيتها للمظاهرات.

ولم يقتصر استخدام الحبس على الصحفيين بل شمل أيضاً القيادات السياسية، فبعد لقاء مع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، خلال زيارته للخرطوم في محاولة للتوسط بين طرفي النزاع في السودان، اعتقلت قوات الأمن ياسر عرمان نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، من منزله في الخرطوم يوم 5 يونيو، كما اعتقلت أيضاً القياديين في حركة الاحتجاج محمد، واسماعيل جلاب، يومي 7، 8 يونيو، بعد لقاءهما مع آبي أحمد.

وطال الحبس والاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث اعتقلت أجهزة الأمن يوم 5 مارس 2019، المدافعة عن حقوق الإنسان منال الأول، من منزلها، على خلفية نشاطها في حركات اجتماعية مختلفة، وأفرج عنها جهاز الأمن مع عدد من المعتقلات، يوم السبت، 9 مارس بأمر من الرئيس السوداني عمر البشير بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

● المحاكمة

استخدمت السلطات السودانية القضاء لقمع الصحفيين والمتظاهرين، فعلى سبيل المثال قضت محكمة طوارئ الامتداد بالخرطوم، يوم السبت 9 مارس، بحبس تسع نساء، لمدة شهر لكل منهن، مع عقوبة الجلد عشرين جلدة، على خلفية مشاركتهن في التظاهرات التي جرت في العاصمة السودانية يوم 7 مارس، ولكن القاضي أوقف تنفيذ حكم الجلد على النساء التسع تحت ضغط واعتراض المحامين لحين صدور قرار الاستئناف، وفي 12 مارس أمرت محكمة الاستئناف بالإفراج الفوري عنهن، قائلة إنهن قاضين في السجن فترة كافية.

كما أصدرت محكمة الطوارئ يوم 10 مارس حكماً ضد مريم الصادق المهدي، نائبة رئيس حزب الأمة القومي وابنة الصادق المهدي، زعيم المعارضة ورئيس وزراء السودان الأسبق بالاعتقال لمدة أسبوع بتهمة المشاركة في المظاهرات.

وفيما له علاقة باستخدام القضاء لقمع حرية التعبير، أمرت محكمة الصحافة والمطبوعات، يوم 5 سبتمبر، بإلقاء القبض على الصحفية سهير عبد الرحيم، لتغيبها عن جلستين لمحاكمتها بناء على البلاغ المقدم ضدها من المجلس العسكري الذي اتهمها فيه بالإساءة إلى المجلس من خلال مقال نشر بصحيفة الانتباهة تحت عنوان "ماذا نكتب؟"

● الحجب

قطعت السلطات السودانية خطوط اتصال الإنترنت الأرضية في السودان منذ الثانية عشر ظهر 10 يونيو، (اليوم الثاني للعصيان المدني الذي دعا إليه قادة الاحتجاج)، وذلك بعد أسبوع من قطعها عن الهواتف المحمولة، ليصبح الانقطاع (شبه كامل) في البلاد. وقال المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي شمس الدين كباشي، يوم 11 يونيو، إن خدمة الإنترنت لن تعود في الوقت الحالي زاعماً أن الإنترنت "مهدد للأمن القومي".

● التهريب

استخدمت السلطة السودانية التهديد لمنع حرية الكلام. ولم يقتصر الأمر على المواطنين السودانيين، بل امتد ليصل إلى السفير البريطاني، عرفان صديق، حيث استدعت وزارة الخارجية السودانية السفير البريطاني بالخرطوم، يوم 12 يونيو، للاحتجاج على تغريدات كتبها، بعد قيام قوات الأمن السودانية بفض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش، قال فيها: "لا مبرر لمثل هذا الهجوم. يجب أن يتوقف ذلك الآن." وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن التغريدات المتكررة للسفير تتعارض مع "الأعراف الدبلوماسية الراسخة".

● الاعتداءات

استخدم الرئيس السوداني عمر البشير والمجلس العسكري الانتقالي القتل، والاعتداء البدني ضد المحتجين السلميين في العديد من المدن السودانية بشكل واسع خلال عام 2019. وحسب تقديرات لجنة أطباء السودان المركزية فقد قتل أكثر من 246 متظاهراً، وأصيب نحو 1353 شخصاً، في أرجاء البلاد منذ اندلاع الاحتجاجات في 19 ديسمبر الماضي. وكان لفض الاعتصام أمام مقر قيادة القوات المسلحة في الخرطوم يوم 3 يونيو، النصيب الأكبر في عدد الضحايا حيث يقدر عدد القتلى بـ 127 شخصاً، بينهم ما لا يقل عن 19 طفلاً، وفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، ولجنة أطباء السودان المركزية. كما قتل خمسة متظاهرين، بينهم ثلاثة تلاميذ، على الأقل بالرصاص يوم 29 يوليو،

عندما فضت قوات الأمن احتجاجاً نظمه تلاميذ المدارس الثانوية على نقص الوقود والخبز بمدينة الأبيض عاصمة ولاية شمال كردفان (تبعد نحو 400 كيلومتر جنوب غربي الخرطوم).

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

شهدت المحاكم السودانية عدد من قضايا الشأن العام خلال عام 2019، وتأتي في مقدمة تلك القضايا محاكمة الرئيس السوداني عمر البشير، بتهمة تتعلق بـ"حيازة عملة أجنبية، والفساد، وتلقي هدايا بشكل غير قانوني"، وبدأت أولى جلسات المحاكمة يوم 19 أغسطس، كما شهد نفس العام، محاكمة 9 نساء شاركن في المظاهرات، حيث قضت محكمة طوارئ الامتداد بالخرطوم، يوم السبت 9 مارس، يجلد التسع نساء، عشرين جلدة لكل منهن والحبس لمدة شهر على خلفية مشاركتهن في التظاهرات التي جرت في العاصمة السودانية يوم 7 مارس، ولكن القاضي أوقف تنفيذ حكم الجلد على النساء التسع تحت ضغط واعتراض المحامين لحين صدور قرار الاستئناف، وفي 12 مارس أمرت محكمة الاستئناف بالإفراج الفوري عنهن، قائلة إنهن قاضين في السجن فترة كافية.

وشكلت السلطات السودانية محاكم طوارئ خاصة لمحاكمة المتظاهرين المتهمين بمخالفة حالة الطوارئ التي فرضها عمر البشير كما لعبت محاكمة المتظاهرين من خلال محاكم الطوارئ التي شكلتها السلطات السودانية تنفيذاً لقرار عمر البشير دوراً فعالاً في تأجيج مشاعر الغضب عند المتظاهرين، فعلى سبيل المثال قضت محكمة طوارئ سودانية يوم 24 مارس، بسجن ستة متظاهرين لمدة ستة أشهر بتهمة خرق حالة الطوارئ المفروضة في البلاد.

رابعاً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

واجه المواطنون السودانيون عدد من الاتهامات التي تهدف إلى قمع حرية الرأي والتعبير خلال عام 2019، من تلك الاتهامات، تهمة الشغب والإزعاج العام والإخلال بالسلامة والأمن، وتهمة خرق حالة الطوارئ المفروضة في البلاد، وتهمة الإساءة إلى المجلس العسكري.

خامساً: الضحايا

ضمت قائمة ضحايا انتهاكات حرية الرأي والتعبير طيفاً واسعاً من الضحايا، نساء ورجال، أطفال وكبار سن، كما ضمت سودانيين وأجانب. فعلى سبيل المثال ضمت هذه القائمة المدافعة الحقوقية منال الأول، والصحفية الفرنسية غينايللونوار، وعثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار، وهبة مكاوي المذيعة بقسم الأخبار في الإذاعة القومية، والصحفية سهير عبد الرحيم، والصحفية درة قمبو.

وضمت قائمة الضحايا أيضاً ياسر عرمان نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، والقياديين في حركة الاحتجاج محمد، واسماعيل جلاب، والشاب سعد محمد احمد الذي توفي متأثراً بجراحه جراء مهاجمة القوات الحكومية بالرصاص الحي والغاز المسيل للدموع والقنابل المطاطية لمعتصمين بمدينة نيالا، جنوب دارفور، والشاب أحمد بكري خير الله، الذي توفي يوم 17 مايو، متأثراً بإصابته بثلاثة أعيرة نارية، في مسيرة السابع من أبريل، كما ضمت القائمة مريم الصادق المهدي، نائبة رئيس حزب الأمة القومي.

السعودية

أولاً: التقديم

كل شيء قابل للمقايضة إلا المساس بسلطة العائلة المالكة، يمكنهم التبرؤ من التطرف والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وإصاق كل الخطايا بجماعة الإخوان المسلمين، ويمكنهم أن يسمحوا للمرأة بقيادة السيارة، بل ويمكنهم أن يسمحوا للمرأة أن تسير في شوارع المملكة بملابس ضيقة ودون حجاب، كما يمكنهم أن يسمحوا أيضاً بتعيين المرأة في الحكومة، ويمكنهم أن ينشئوا هيئة للترفيه تأخذ على عاتقها إقامة الملاهي ودور السينما، وتنظيم حفلات الغناء والرقص وتقيم حفلات تدعو لها نجوم الغناء من كل مكان في العالم.

كل هذا يمكنهم فعله من أجل تحسين صورة المملكة في الغرب، وتخفيف الضغوط المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية جوهرية تراعي القيم الأساسية لحقوق الإنسان. فبالرغم من تلك الإصلاحات الشكلية في ملف الحريات العامة إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان وفي القلب منها حرية الرأي والتعبير لا زالت كما هي بل ازدادت سوءاً. ففي المملكة يتعرض للقتل أو السجن لفترات طويلة بمحاكمة تفتقد معايير المحاكمة العادلة أو يختفي لفترات طويلة دون محاكمة، كل من ينتقد أو يرفض تلك الإجراءات أو يطرح رؤية إصلاحية حقيقية، بينما سخرت السلطة وسائل الإعلام للدعاء للملك وولي العهد.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

دخلت لائحة الذوق العام الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 444 الصادر في 9 أبريل 2019، حيز النفاذ في السعودية ابتداءً من يوم السبت 28 سبتمبر، بعدما أصدر وزير الداخلية الضوابط الخاصة بالتطبيق. وتتكون اللائحة من عشرة مواد، وتشمل المخالفات المنصوص عليها في اللائحة الظهور في مكان عام بزي أو لباس "غير محتشم" أو ارتداء زي أو لباس يحمل صوراً أو أشكالاً أو علامات أو عبارات تسيء إلى الذوق العام. وتشمل المخالفات الكتابية أو الرسم أو ما في حكمهما على جدران مكان عام، أو أي من مكوناته، أو موجوداته، أو أي من وسائل النقل؛ ما لم يكن مرخصاً بذلك من الجهة المعنية. كما تشمل المخالفات أي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتادي الأماكن العامة، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر. وفي 28 مايو 2019، أصدر مجلس الوزراء لائحة "ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية" بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 555 الصادر بتاريخ 27 مايو 2019.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل سفارة بلاده في إسطنبول يوم 2 أكتوبر 2018، قضية محاكمة لحين الهذلول وعدد من المدافعات عن حقوق الإنسان، محاكمة رجل الدين سلمان العودة وآخرين من المعارضين لقرارات المملكة المتعلقة بمقاطعة قطر.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

المنع من العمل

قليل جداً خروج أحد البرامج أو الصحف عن الدور المرسوم لها في الإشادة بما حققه ولي العهد وفي حالة تجاوز أحد البرامج الخطوط الحمراء يفاجأ الجمهور بإيقاف البرنامج أو الصحيفة دونما ضجة أو توضيح أسباب ومن أمثلة ذلك إيقاف برنامج "مع داود" الذي يقدمه الإعلامي السعودي داود الشريان، رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون، وتعرضه قناة sbc بشكل مفاجئ يوم 3 مارس، بعدما طرح البرنامج المثير للجدل 6 حلقات، ناقش خلالها جملة من القضايا الاجتماعية، كان أبرزها هروب الفتيات، والأحياء العشوائية، وحلقة عن الأجنيبيات المتزوجات من سعوديين، والعكس.

الحجب

إلى جانب سيطرة السلطات السعودية على وسائل الإعلام تسعى هذه السلطات إلى تقييد وسائل التواصل الاجتماعي وقمع حرية التعبير من خلال تطبيقات الهاتف الجوال.

ويبدو موقف الحكومة ضبابياً ومتذبذباً من خدمات الاتصال الصوتي والمرئي في تطبيقات الانترنت فعلى سبيل المثال حجبت خدمة الاتصال الصوتي والمرئي في تطبيق الواتس أب مجدداً، بعد أن عملت بشكل مفاجئ صباح 12 مارس، واستمرت لساعات قبل أن تتوقف مجدداً.

الجدير بالذكر أنه تم حجب خدمات المكالمات الصوتية المجانية من خلال تطبيقات مثل واتساب وفايبر وغيرها عام 2016 دون أسباب واضحة، ولكن في 13 سبتمبر 2017، أعلن وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عبدالله بن عامر السواحه، عن رفع الحجب الكامل عن كل التطبيقات التي لديها خاصية الاتصال الصوتي والمرئي. وأكد حينها أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة ستشرف على مراجعة استيفاء التطبيقات للمتطلبات التنظيمية، وستعمل مع شركات الاتصالات لإتاحة ورفع الحجب عما يتوافق مع المتطلبات.

ومن ناحية أخرى بدأت وزارة الإعلام السعودية يوم 29 يوليو، في حجب المواقع الإلكترونية والمنشآت ومواقع التواصل والحسابات التي تحمل أسماء قبائل أو مدن أو أماكن عامة وذلك تنفيذاً لما ورد في الفقرة الثالثة من المادة السادسة عشرة من نظام النشر الإلكتروني.

الحبس

الاعتقال والحبس دون محاكمة لفترات طويلة في ظروف اعتقال في غاية السوء وسيلة من وسائل السلطات السعودية في قمع المعارضين وكتم الأصوات وتقييد حرية التعبير. فإلى جانب معتقلي الرأي المحبوسين في السجون السعودية منذ عام 2017، أضافت الجهات الأمنية سجناء رأي من المواطنين السعوديين أو العرب المقيمين في السعودية. وعلى سبيل المثال فقد ألقى أفراد من من جهاز أمن الدولة السعودي القبض على الصحفي الأردني الأصل عبد الرحمن فرحانة، في 22 فبراير 2019، عند نقطة تفتيش بالقرب من مطار الدمام وهو في طريقه إلى جدة، ثم نقل إلى منزله، وقام الضباط بتفتيش المكان وصادروا تليفونه المحمول والكمبيوتر الشخصي ثم اصطحبه أفراد الأمن إلى مكان مجهول دون الإعلان عن سبب اعتقاله.

كما أقدم جهاز أمن الدولة يوم الخميس 4 أبريل 2019، ودون إبداء أسباب، على اعتقال الطبيب الفلسطيني الأصل محمد صالح الخضري (أبو هاني)، مسؤول إدارة العلاقات بين منظمة حماس والمملكة على مدى عقدين والمقيم في جدة منذ نحو ثلاثة عقود.

وفي نفس الاتجاه شنت أجهزة الأمن السعودية حملة اعتقالات واسعة منذ يوم الخميس 4 أبريل في العاصمة الرياض ومدينة الدمام بالمنطقة الشرقية، واستهدفت الحملة الأفراد الداعمين لحقوق المرأة، ومن بين المعتقلين اثنان يحملان الجنسيين السعودية والأميركية، وشملت الحملة كلاً من الكاتب فهد أبو الخيل، وثمر المرزوقي، والكاتبة خديجة الحربي، وعلي الصفار، ومحمد الصادق، وعبد الله الدحيلان، ومقبل الصقار، ويزيد الفيقي، وأنس المزروع، بالإضافة إلى الأكاديمي بدر الإبراهيمي، والطبيبة شيخة العرف، مع زوجها المحامي عبد الله الشهري، والناشطين أيمن الدريس، وصالح الحيدر، ونايف المهندس، ورضا البوري.

أما على خلفية نقد ممارسات هيئة الترفيه التي يقودها تركي آل الشيخ اعتقلت السلطات السعودية يوم 10 سبتمبر، الأستاذ في كلية الشريعة في جامعة القصيم عمر المقبل، على خلفية انتشار مقطع فيديو له يبيد فيه رأيه في ممارسات الهيئة. كما اعتقلت الشاعر حمود بن قاسي السبيعي، يوم 21 أكتوبر، ومعه مصمم الفيديو، قنصل سبع، على خلفية انتشار مقطع فيديو للشاعر ينتقد فيه ممارسات تركي آل الشيخ عبر هيئة الترفيه.

المحاكمة

بدأت أولى جلسات محاكمة تسع مدافعات عن حقوق الإنسان أمام المحكمة الجزائية في الرياض يوم 13 مارس، ومنع الصحفيون والدبلوماسيون من حضورها.

ومثلت كل من، لجين الهذلول، عزيزة اليوسف، إيمان النفجان، أمل الحربي، هتون الفاسي، شهدان العنزي، مياء الزهراني، وعبير نمكاني، إلى جانب نوف عبد العزيز، أمام المحكمة، ووجهت لهن النيابة عدة تهم تتعلق بعملهن مع الأمم المتحدة والاتصال مع المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان. ولم يُسمح للمدافعات أن يمثلن محام أو يقمن بالدفاع عن أنفسهن، وفي 28 مارس تم الإفراج مؤقتاً عن كل من الأكاديمية عزيزة اليوسف والمدينة إيمان النفجان. وقالت أسرة لجين الهذلول يوم 13 أغسطس، إنها رفضت عرضاً بالإفراج عنها مقابل بيان مصور بالفيديو تنفي فيه تقارير عن تعرضها للتعذيب أثناء احتجازها. الجدير بالذكر أنه تم إلقاء القبض على المدافعات بداية من مايو 2018.

وفي قضية أخرى استمرت محاكمة رجل الدين سلمان العودة خلال هذا العام، وتم تأجيل القضية عدة مرات، وحدد يوم 10 أكتوبر للنطق بالحكم ولكن أثناء الجلسة قررت المحكمة فجأة تأجيل النطق بالحكم "إلى 30 أكتوبر 2019. وبدأت محاكمة العودة في سبتمبر 2018، بعد عام من اعتقاله، وطالبت النيابة العامة بالحكم بقتله تعزيراً، بعدة تهم من بينها "الإفساد في الأرض بالسعي المتكرر لزعزعة بناء الوطن وإحياء الفتنة العمياء وتآليب المجتمع على الحكام وإثارة القلاقل والارتباط بشخصيات وتنظيمات وعقد اللقاءات والمؤتمرات داخل وخارج المملكة لتحقيق أجندة تنظيم الإخوان الإرهابي ضد الوطن وحكامه"، وذلك على خلفية تغريدات نشرها في سبتمبر 2017، حول الأزمة بين السعودية وقطر. وجاء اعتقال العودة ضمن حملة شنتها السلطات السعودية، استهدفت نحو عشرين مواطناً (بينهم كتاب وصحفيون) من المعارضين لقرارات المملكة المتعلقة بمقاطعة قطر.

ولا زالت قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل سفارة بلاده في إسطنبول يوم 2 أكتوبر 2018، تلقي بظلالها على المشهد في المملكة، وبدأت السلطات السعودية في إجراء محاكمة صورية الهدف منها تفادي الاتهامات بمسؤولية الدولة عن الجريمة. حيث بدأت المحكمة الجزائية بمدينة الرياض يوم الخميس 3 يناير في محاكمة 11 متهما في القضية وطالبت النيابة بتطبيق عقوبة الإعدام لخمسة متهمين لضلوعهم في جريمة قتل جمال بن أحمد حمزة خاشقجي، لكن جلسة المحكمة لم تكن علنية ولم يُذكر اسم أي من المتهمين.

وفي 19 يونيو أعلنت مقرررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء في تقرير لها أن "الصحفي السعودي جمال خاشقجي وقع ضحية عملية إعدام خارج نطاق القضاء، وأن الدولة السعودية مسؤولة عنها".

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

شملت قائمة الاتهامات الأكثر شيوعاً في المملكة هذا العام "الاتصال المشبوه مع جهات أجنبية"، "الدعوة لتغيير نظام الحكم في المملكة"، و"تهمة" الترويج لمقاطع تدعم الثورات في الدول العربية"، "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة".

سادساً: الضحايا

قائمة ضحايا حرية التعبير في المملكة تشمل من تم اعتقاله خلال عام 2019، إلى جانب معتقلي الرأي الذين جرت محاكمتهم أثناء هذا العام، من هؤلاء لجين الهذلول، عزيزة اليوسف، إيمان النفجان، أمل الحربي، هتون الفاسي، مياء الزهراني، وعبير نمكتاني، إلى جانب نوف عبد العزيز، سمر بدوي، نوف عبد العزيز، نسيم السادة، وشهدان العنزي، سلمان العودة، عمر المقبل، فهد أبو الخيل، وثمر المرزوقي، خديجة الحربي، وعلي الصفار، ومحمد الصادق، وعبد الله الدحيلان، ومقبل الصفار، ويزيد الفيفي، وأنس المزروع، بالإضافة إلى بدر الإبراهيمي، شيخة العرف، عبد الله الشهري، والناشطين أيمن الدريس، وصلاح الحيدر، ونايف المهندس، ورضا البوري.

كما ضمت قائمة الضحايا الصحفي الأردني الأصل عبد الرحمن فرحانة، والطبيب الفلسطيني الأصل محمد صالح الخضري.

الجزائر

أولاً: التقديم

حكمت حالة حرية الرأي والتعبير في الجزائر خلال هذا العام ثورة الشعب على استمرار حكم بوتفليقة والشريعة السياسية التي نهبت ثروات البلاد وقمعت كل الآراء المعارضة. ففي 22 فبراير كسر المحتجون كل حواجز الخوف وانطلقوا في مظاهرات حاشدة للاعتراض على ترشح الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، لولاية رئاسية خامسة في الانتخابات المقرر إجراؤها في 18 أبريل 2019، وتميزت هذه المظاهرات بطابعها السلمي رغم الأعداد الكبيرة التي شاركت فيها. أما عن بوتفليقة فهو يعد أطول رؤساء الجزائر خدمة، حيث أنه يحكم الجزائر منذ عام 1999، لأربع ولايات متصلة، ويبلغ من العمر 81 عاماً، واستمر في الحكم رغم إصابته بجلطة دماغية منعه من الحركة والقدرة على الكلام منذ عام 2013، ولم يظهر في العلن إلا عدداً محدوداً من المرات.

وعلى الرغم من زيادة عدد الاحتجاجات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلا أن الجزائر لم تتأثر بالموجة الأولى لثورات الربيع العربي في عام 2011.

اختار الرئيس المستقيل بوتفليقة، ليلة 2 أبريل 2019، لإنهاء 20 عاماً قضاها في الحكم، بإرسال خطاب استقالته إلى الطيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري، أخطره فيه باستقالته من الرئاسة اعتباراً من 2 أبريل. في 9 أبريل 2019 أعلن البرلمان الجزائري بغرفتيه عبد القادر بن صالح رئيساً للدولة لمدة 90 يوماً بعدما أعلن رسمياً الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

بعد انطلاق الثورة في الجزائر يوم 22 فبراير، ونجاحها في الإطاحة بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة مساء 2 أبريل، لم يناقش البرلمان الجزائري قوانين تتعلق بشكل مباشر بحرية الرأي والتعبير، وإنما استجاب المجلس لحراك المواطنين وناقش قوانين تتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد، إلى جانب القوانين والإجراءات المتعلقة بتأسيس الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتشريع قانون جديد للانتخابات.

حيث صادق البرلمان الجزائري بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، يومي 12، و 13 سبتمبر، بالأغلبية على مشروع قانون إنشاء لجنة عليا للانتخابات، لأول مرة في تاريخ البلاد، إلى جانب تعديلات على قانون الانتخاب. كما صدّق مجلس الوزراء الجزائري، الإثنين 14 أكتوبر 2019، على مشروع قانون يمنع العسكريين المتقاعدين، من الترشح للانتخابات أو ممارسة أي نشاط سياسي مدة 5 سنوات بعد إنهاء الخدمة، وإن كان يَبْقَى على حقهم في التصويت بالانتخابات.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

كان هناك أكثر من قضية شغلت الرأي العام وكانت أكثر تأثيراً في حرية الرأي والتعبير خلال هذا العام من بينها رفع علم الامازيغ أثناء التظاهرات، وانقسام الجمهور بين مؤيد ومعارض وذلك على أثر اعتقال 19 متظاهراً يوم 21 يونيو، بتهمة "المساس بالوحدة الوطنية".

كما كانت وفاة الناشط الحقوقي كمال الدين فخار يوم 28 مايو، بسبب مضاعفات صحية ناجمة عن إضرابه عن الطعام احتجاجاً على سجنه بسبب تدوينات على صفحته في موقع فيسبوك من القضايا الهامة خلال العام والتي طرحت على الرأي العام قضية سجناء الرأي، وخرجت على خلفيتها المظاهرات المطالبة بالإفراج عن كل سجناء الرأي.

وشغلت الرأي العام أيضاً مسألة التدخل العنيف لقوات الأمن لفض اعتصام عاطلين عن العمل في دائرة تينركوك بولاية أدرار، جنوب العاصمة يوم 14 مايو، حيث اندلعت مواجهات عنيفة بين الشرطة والمحتجين، وأسفرت عن إصابة العشرات وصفت إصابة بعضهم بالخطيرة.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

منع الفعاليات

منعت إدارة كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3، يوم 25 أبريل، ندوة للأساتذة كان من المقرر أن تتناول "الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، وأغلقت الإدارة جميع قاعات الكلية دون تقديم سبب واضح.

وفي واقعة أخرى قام ضابط بالدرك الوطني مكلف بغلق المحور الدائري لحي جبل الوحش في قسنطينة، بمنع صحفي "الخبر" من تغطية أحداث حريق ضخم نشب بغابة جبل الوحش، يوم 3 أغسطس، على عكس باقي الصحفيين بالولاية الذين سمح لهم بالمرور.

الحجب

استطاعت السلطات الجزائرية ممارسة الضغوط على الصحف المستقلة والقنوات التلفزيونية لمنعها من نقل الأخبار بصدق وفي الوقت المناسب، ومنعها أيضاً من فتح المجال أمام أصوات المعارضة، ولذلك ظهرت الحاجة إلى المواقع الإخبارية التي استخدمت التقنيات الجديدة مثل البث المباشر والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي واللغة البسيطة

لتوصيل الرأي والمعلومة بصدق إلى الجمهور. ولذلك اتجهت السلطات في الجزائر إلى حجب المواقع الإخبارية، للحد من تأثيرها الملحوظ على تشكيل الرأي العام. وعلى سبيل المثال أعلن لونس قماش، مدير الموقع الإخباري "كل شيء عن الجزائر" أنه تم حجب الموقع منذ يوم 12 يونيو، عن قرائه في الجزائر بينما يعمل كالمعتاد في الخارج، بسبب تغطيته للحركة الاحتجاجية في الجزائر. وتضامناً مع المواقع الإلكترونية التي تعرضت للحجب نظم مجموعة من الشباب وقفة احتجاجية بالجزائر العاصمة يوم 17 يونيو، ووقف المحتجون دقيقة صمت قاموا فيها بتكليم أفواههم بأيديهم، وذلك للتعبير عن احتجاجهم. كما منعت الاتصالات الجزائرية الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر" و"إنستغرام" و"يوتيوب"، فضلاً عن تطبيق "واتساب" منذ يوم 16 يونيو، بدعوى منع الغش وإحباط محاولات تسريب مواضيع الامتحانات على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن لجأت شركة "اتصالات الجزائر" الحكومية، إلى حجب موقع "يوتيوب" والعديد من خدمات "غوغل" في الجزائر، مرة أخرى مساء 8 أغسطس، واستمر الحجب حتى منتصف الليل، وذلك بعد نشر فيديو دعا فيه وزير الدفاع الجزائري السابق، خالد نزار، أفراد الجيش الجزائري، إلى "أن يدركوا مطالب الشعب"، وهو ما فُسر على أنه طلب للإطاحة بقائد الجيش، أحمد قايد صالح.

الاعتداءات

استخدمت السلطات الجزائرية العنف في محاولة السيطرة أو منع فعاليات سلمية للتعبير عن الرأي وعلى سبيل المثال اقتحمت قوة أمنية كلية الحقوق في العاصمة الجزائرية يوم 17 أبريل، أثناء نقاش الطلبة والأساتذة حول مساهمتهم في الحراك الذي تشهده البلاد، ونفت إدارة الكلية في بيان لها أي اتصال بقوات الأمن أو ترخيص لها بالدخول للحرم الجامعي.

كما تدخلت قوات الأمن بالعنف يوم 14 مايو، لفض اعتصام عاطلين عن العمل في دائرة تينركوك بولاية أدرار، على بعد حوالي 1500 كلم جنوب الجزائر العاصمة واعتقلت بعض المعتصمين مما أسفر عن اندلاع مواجهات عنيفة بين الشرطة والمحتجين، وأسفرت المواجهات عن إصابة أربعة في صفوف المحتجين بجروح خطيرة، وجرح 14 في صفوف الشرطة.

وفي واقعة أخرى قامت قوات مكافحة الشغب يوم 28 يوليو، بفض اعتصام أربعة شباب من العاطلين أمام المجمع الغازي حاسي بارودة بأوقروت في ولاية أدرار، على خلفية ملف التشغيل بالولاية، وجاءت خطوة الشباب الاحتجاجية، بعد استنفاد كل الحلول ومحاولات التوسط بين العاطلين ووكالات التشغيل بالمنطقة.

وعلى خلفية حالة الاحتجاجات العامة وفقدان الثقة في السلطات الجزائرية اقتحم عدد من الطلبة والمحتجون في الجزائر يوم السبت 17 أغسطس، ندوة عقدها أعضاء اللجنة الوطنية لإدارة الحوار في مقرها بشارع العربي بن مهيدي وسط العاصمة، للإعلان عن تشكيل لجنتها الاستشارية، واتهم المحتجون أعضاء اللجنة بـ "خيانة" إرادة الشعب وإدارة الظهور للهيئة السلمية التي خرج من أجلها الجزائريون منذ 22 من فبراير 2019.

الجدير بالذكر أن الهيئة الوطنية للوساطة والحوار، هي لجنة غير حكومية تم تشكيلها في 25 يوليو 2019، بناء على مبادرة من الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح.

وعلى جانب الاعتداء على الصحفيين والإعلاميين فقد تعرض الصحفي هشام همال، رئيس مكتب وكالة الأنباء الجزائرية في تيار (غرب العاصمة)، يوم 19 أبريل، لاعتداء من مجموعة من المتظاهرين، أثناء تغطية مسيرة الجمعة التاسعة بتيبازة لوكالة الأنباء الجزائرية، بدعوى تصوير النساء دون إذن.

كما تعرض رئيس تحرير صحيفة "البروفينسيال" اليومية مصطفى بن جامع، للاعتداء بالصفع واللكم يوم 28 يونيو، على أيدي أفراد من مصلحة الاستعلامات التابعة للشرطة في عنابة شرق البلاد، بينما كان ينقل التظاهرة مباشرة من خلال صفحته على فيسبوك.

وفي القاهرة تعرض الصحفي رفيق وحيد، مبعوث صحيفة "الخبر" لتغطية مشاركة المنتخب الوطني في "الكان" يوم 4 يوليو، لمحاولة اعتداء من المدير المساعد للمنتخب الجزائري لمين لعبدي. بسبب انتقاد صحفي "الخبر" لأداء رئيس الاتحاد الجزائري لكرة القدم خير الدين زطشي.

فيما اعتدت قوات الأمن على الصحفي محمد جرادة مراسل قناة "الحرّة"، يوم 5 أكتوبر، بالضرب أثناء تصوير تجمع حضره العشرات لإحياء الذكرى الحادية والثلاثين من أحداث 5 أكتوبر، ثم احتجزته والمصور المرافق له داخل إحدى مركباتها لفترة قصيرة واستولت على كاميرا التصوير وهاتف المصور الشخصي ومسحت كل ما قاما بتصويره.

الحبس

يعد الحبس من أكثر الطرق التي تستخدمها السلطات الجزائرية في تقييد حرية التعبير، ولكن السجن لم يمنع الحقوقي كمال الدين فخار من التعبير عن احتجاجه عن الظلم حتى وفاته، فقد توفي الناشط الحقوقي كمال الدين فخار يوم 28 مايو، في مستشفى "فرانز فانون" بالبلدية (50 كلم عن العاصمة)، بعد نقله إليها بسبب مضاعفات صحية ناجمة عن إضرابه عن الطعام احتجاجاً على سجنه بسبب تدوينات على صفحته في موقع فيسبوك.

وطال الحبس العديد من الناشطين في المظاهرات، حيث اعتقلت قوات الشرطة يوم 31 مايو، عددًا من المتظاهرين والناشطين، لمنعهم من التظاهر قرب ساحة البريد المركزي وسط العاصمة الجزائرية، تزامناً مع خروج الجزائريين للتظاهر في الجمعة الـ15 من الحراك الشعبي الذي تشهده الجزائر منذ 22 فبراير الماضي.

كما اعتقلت السلطات، مدير الاتصال بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش"، أحمد بن شمسي، يوم الجمعة 9 أغسطس، أثناء مشاركته في المظاهرات المطالبة برحيل رموز نظام الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، وتم الإفراج عنه بعد يوم من اعتقاله..

ومن ناحية أخرى أمر قاضي التحقيق بمحكمة سيدي محمد بالعاصمة، يوم 29 سبتمبر، بحبس كل من أحسن قاضي وكريم بوتاتة احتياطياً، ووجهت لهم تهمة توزيع منشورات من شأنها المساس بالمصلحة الوطنية.

كما اعتقلت عناصر الأمن بالوادي يوم 9 أكتوبر، كلاً من فاروق قديري، وعبد العالي بن عمر، وكرام شبرو. بزعم "عرقلة سير وانتهاك حرمة مؤسسة عمومية، السب والقذف، والنقاط صور"، وذلك على خلفية مشاركة النشطاء في وقفة احتجاجية نظمتها جمعية العاطلين أمام وكالة التشغيل.

المحاكمة

استعملت السلطات الجزائرية الحبس كما استعملت العديد من الوسائل للحد من التظاهرات والاحتجاجات الأسبوعية التي استمرت على مدى هذا العام.

وعلى خلفية قضايا الفساد في عهد بوتفليقة أعلن وزير الثقافة السابق، عز الدين ميهوبي، يوم 27 أبريل عن لجوئه إلى القضاء متهماً الصحفي بالتلفزيون العام، عبد العالي مزغيش، بالتشهير والقذف على خلفية نشر الأخير صورة على صفحته في موقع فيسبوك تجمع الوزير السابق مع رجل الأعمال كمال البوشي، (محبوس في قضية كوكاين)، وهما يستعدان لإجراء مباراة كرة قدم.

وفي قضية أخرى شغلت الرأي العام بين مؤيد ومعارض أمر قضاة التحقيق، يوم الأحد 23 يونيو، بحبس 18 متظاهراً في العاصمة الجزائرية، وواحد في ولاية بجاية (شرق العاصمة)، بعدما أوقفوا خلال مظاهرات يوم 21 يونيو، بتهمة "المساس بالوحدة الوطنية" عن طريق رفع راية غير الراية الوطنية و"إهانة هيئة نظامية أثناء عملها"، وذلك على خلفية رفع راية الأمازيغ أثناء التظاهرات.

وبتهمة التحريض على التجمهر، تلقى المحامي والناشط الحقوقي رمزي شخاب، استدعاءً تليفونياً من شرطة الجرائم الإلكترونية التابعة لأمن ولاية خنشلة يوم 1 أغسطس، ليعلم أن النيابة العامة بمحكمة خنشلة قد أحالته إلى المحكمة بجنحة "التحريض على التجمهر" عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على خلفية فيديو مدته 4 دقائق نشره على حسابه في موقع فيسبوك في فبراير من نفس العام يرفض فيه الولاية الخامسة لبوتفليقة.

وفي 26 سبتمبر، أمر قاضي التحقيق بمحكمة بئر مراد رابيس بالعاصمة في 26 سبتمبر، بحبس مراسل قناة "المباين" سفيان مراكشي احتياطياً بتهمة "إدخال معدات بدون رخصة" و"التهرب الجمركي".

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

كانت معظم الاتهامات في الجزائر خلال هذا العام مرتبطة بشكل مباشر بالتظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية وكانت من أشهر الاتهامات "التحريض على التجمهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، و"المساس بالوحدة الوطنية عن طريق رفع راية غير الراية الوطنية" وتهمة "إهانة هيئة نظامية أثناء عملها" وأيضاً تهمة "عرقلة سير وانتهاك حرمة مؤسسة عمومية"، وتوزيع منشورات من شأنها المساس بالمصلحة الوطنية.

هذا إلى جانب الاتهامات الشائعة في الماضي ضد الصحفيين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي مثل "السب والقذف"، و"النقاط صور"، هذا إلى جانب تهمة "إدخال معدات بدون رخصة" و"التهرب الجمركي".

سادساً: الضحايا

ضمت قائمة ضحايا حرية التعبير في الجزائر خلال هذا العام متظاهرين ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين إلى جانب مواقع إخبارية ومن بين الضحايا الحقوقي كمال الدين فخار، والمحامي والناشط الحقوقي رمزي شخاب، ونشطاء التجمعات السلمية مثل فاروق قديري، وعبد العالي بن عمر، وكرام شبرو، أحسن قاضي وكريم بوتاتة، إلى جانب الصحفي محمد جرادة، والصحفي مصطفى بن جامع، الصحفي رفيق وحيد، الصحفي هشام همال، والصحفي سفيان مراكشي، والإعلامي عبد العالي مزغيش، إلى جانب المحتجين في اعتصام عاطلين عن العمل في دائرة تينركوك بولاية أدرار، واعتصام العاطلين أمام المجمع الغازي حاسي.

كما ضمت قائمة الضحايا موقع "كل شيء عن الجزائر".

البحرين

أولاً: التقديم

تخلّصت السلطات البحرينية في السنوات الماضية من الكثير من المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، بدعم من السلطات السعودية، بالسجن أو الحياة في الغربة بعد سلسلة طويلة من الملاحقات البوليسية والمحاكمات التي تفتقر إلى أبسط قواعد العدالة. ورغم ذلك لم تكف سلطات القمع في البحرين يدها عن انتهاك الحق في التعبير بل زاد القمع هذا العام ليلالحق النشطاء في خارج البحرين، وكل شخص في الداخل يتواصل معهم أو يتابع حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

وبدأت حملة القمع الجديدة بخطاب الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي ألقاه يوم 20 مايو، وأكد فيه أنه وجه "الأجهزة الأمنية المختصة لوضع حد لسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، ثم تبعه العديد من القابات السياسية والتنفيذية في البلاد، وانتهت ببث رسائل تهديد نصية تحمل اسم "إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية" لكل من يتابع مواقع النشطاء بالتعرض للمساءلة القانونية.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

وافقت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب على مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (9 مكرراً) إلى القانون رقم 60 لسنة 2014، بشأن جرائم تقنية المعلومات، وتنص المادة على معاقبة كل من قام أو حرّض على المساس بسمعة الأشخاص بالقذف أو السب عن طريق إساءة استخدام إحدى وسائل تقنيات المعلومات، أو التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات بالحبس والغرامة التي لا تقل عن ألف دينار (2650 دولار تقريباً) ولا تزيد على خمسين ألف دينار (13 ألف و200 دولار تقريباً)، أو بإحدى هاتين العقوبتين: كما بدأ مجلس وزراء البحرين في جلسته يوم 27 أكتوبر، بحث مشروع قانون تنظيم الصحافة والإعلام، على أن يُحال إلى مجلس النواب بعد إقراره.

كما صادق ملك البحرين، في 21 مايو، على القانون رقم 8 لسنة 2019 بتعديل المادة 11 من القانون 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، ويعاقب القانون الجديد بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات، وبغرامة لا تقل عن 2000 دينار (5300 دولار تقريباً) كل من قام بأية وسيلة بالترويج أو التمجيد أو التعظيم أو التبرير أو التحبيذ أو التشجيع، لأعمال تُشكّل نشاطاً إرهابياً مُعاقباً عليه، سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

كان اتهام وزارة الداخلية للنشطاء الحقوقي سيد يوسف المحافظة المقيم في ألمانيا، والنشطاء حسن عبد النبي الستري المقيم في أستراليا بإدارة حسابات إلكترونية تهدف لتشويه سمعة البحرين من أكثر القضايا تأثيراً في الرأي العام خلال هذا العام، وكذلك اتهام الصحفي المقيم في لندن عادل مرزوق ببث روح الفتنة بين مكونات المجتمع البحريني، كما كانت حادثة اعتداء عناصر في السفارة البحرينية في لندن على المصور الصحفي البحريني، المغترب موسى عبد علي، بعدما تسلق مبنى السفارة البحرينية من الحوادث التي شغلت الرأي العام.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

المنع من العمل

منعت السلطات البحرينية، 25 يونيو، مراسل وكالة الأناضول أسعد فرات، من دخول البلاد لتغطية مؤتمر "ورشة السلام من أجل الازدهار"، المعروف بـ"مؤتمر المنامة"، الذي يناقش الجوانب الاقتصادية لخطة التسوية السياسية الأمريكية بالشرق الأوسط المعروفة باسم "صفقة القرن"، وذلك بدعوى عدم حصول أسعد على اعتماد من أجل ذلك، في الوقت الذي سمحت فيه لنحو سبعة صحفيين إسرائيليين بدخول أراضيها لنفس الغرض. كما رفضت المؤسسة المنظمة للورشة منح اعتماد لكافة وسائل الإعلام الروسية، مقترحة عليهم متابعة الأحداث عبر موقع يوتيوب.

الاعتداءات

سُجِّل، خلال عام 2019، العديد من حوادث الاعتداء على أصحاب الرأي في سجن جو، وأعلى المتظاهرين أثناء المسيرات الاحتجاجية في الأحياء ذات الغالبية الشيعية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اعتداء عناصر في السفارة البحرينية في لندن يوم 26 يوليو، بالضرب المبرح على المصور الصحفي البحريني، المغترب، موسى محمد، الشهير باسم "موسى عبد علي"، بعدما تسلق مبنى السفارة البحرينية احتجاجاً على تنفيذ حكم الإعدام في المواطنين علي العرب، وأحمد الملالي.

كما سبق وقامت السلطات البحرينية في 10 يونيو، بهدم مبنى صحيفة الوسط ومحو أثر الصحيفة، بعد عامين من القرار الانتقائي بإيقاف صدور ها وتسريح 180 من موظفيها في 4 يونيو 2017.

الحبس

• استخدمت السلطات البحرينية الاستدعاء والاستجواب والتحقيق والحبس على نطاق واسع خلال هذا العام، وعلى سبيل المثال اعتقلت قوات الأمن هدير عبدالله حسن عبادي (25 عاماً)، شقيقة المعتقل أحمد عبادي من بلدة كرزكان، في 14 يناير، بعد استدعائها للتحقيق عبر الهاتف، ومنذ ذلك الحين استمر حبس هدير احتياطياً على ذمة التحقيق بزعم "الانضمام لجماعة إرهابية" حيث رفضت النيابة الإفراج عنها بضمن محل إقامتها حتى برأتها المحكمة يوم 27 أغسطس من كافة التهم الموجهة إليها، بعدما قضت في الحبس الاحتياطي نحو 6 شهور.

كما أمرت النيابة العامة يوم 14 أبريل، بحبس الكاتب الصحفي في جريدة أخبار الخليج إبراهيم الشيخ بعد أن وجهت له اتهامات بـ"بث الشائعات في زمن الحرب" بسبب انتقاده الطريقة الإعلامية لتغطية الحرب التي تقودها السعودية في اليمن من خلال مقال نشره على حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان "التضليل الإعلامي.. ونكباتنا العسكرية!" ثم أفرج عنه في 18 أبريل.

كما استخدم الحبس مع عضو مجلس النواب السابق أسامة جابر مهنا التميمي، الذي يجاهر بأرائه المناهضة لقمع النخبة السنية الحاكمة للأغلبية الشيعية، حيث اعتقلته قوة من مديرية التحقيقات الجنائية من منزله يوم 6 أغسطس، بتهمة "التزوير" بعد سلسلة من التهديدات الأمنية.

وفي واقعة أخرى أمرت النيابة العامة البحرينية يوم 17 أبريل، بحبس النائب السابق محمد خالد، بتهمة "نشر أخبار ومعلومات مكذوبة من شأنها الإضرار بالنظام العام"، على خلفية تغريدات نشرها على موقع تويتر، ثم أفرجت عنه النيابة يوم 18 أبريل، وأستخدم الحبس أيضاً مع المحامي عبدالله هاشم، حينما استدعته النيابة العامة للتحقيق يوم 15 مايو، وأمرت بحسبه لمدة أسبوع على ذمة التحقيق، والتحفظ على هاتفه بعد أن أسندت إليه تهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالنظام العام" على خلفية تغريدات نشرها على حسابه في موقع تويتر.

كما قرّرت النيابة العامة يوم 4 أغسطس، إحالة الناشط السياسي علي جاسم، إلى المحاكمة محبوساً، بزعم "سب الذات الإلهية" عبر حسابه الخاص على إنستغرام، كما استمر حبس عالم الدين الشيعي محمد الرياش، يوم 8 أكتوبر لمدة أسبوع على ذمة التحقيق بتهمة "إهانة يزيد بن معاوية".

المحاكمة

مثلما استخدمت السلطات البحرينية الحبس الاحتياطي على نطاق واسع فقد استخدمت أيضاً المحاكمات كأداة لقمع المعارضين وأصحاب الرأي، فعلى سبيل المثال قضت محكمة بحرينية يوم 13 مارس بسجن المعارض البحريني عضو اللجنة المركزية لجمعية وعد (جمعية العمل الوطني الديمقراطي)، إبراهيم شريف 6 أشهر ودفع 500 دينار (نحو 1325 دولار) لوقف التنفيذ بزعم "إهانة رئيس دولة أجنبية"، وذلك على خلفية تغريدة نشرها شريف يدعم فيها التظاهرات في السودان.

واستندت الدعوى إلى تغريدة نُشرت في 25 ديسمبر 2018، مرفقة بصورة للبشير، تقول: "إرحل يا زول.. قبل 30 عاماً جاء عمر البشير على ظهر دبابة بزعم "الانقاذ"، وفي عهده تفاقمت الحروب الأهلية وحدث انفصال الجنوب وأقفر وجوع وأذل الشعب السوداني الطيب الكريم. حان وقت الحرية للسودانيين ورحيل الرئيس المستبد".

كما رفضت محكمة الاستئناف يوم 17 سبتمبر، الطلب الذي تقدم به الفريق القانوني للدفاع الحقوقي البارز نبيل رجب، للنظر في استبدال العقوبات الصادرة ضده بالخدمة المجتمعية ضمن قانون العقوبات البديلة. وينفذ نبيل رجب حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات بدعوى "الإساءة لدولة أجنبية" على خلفية تغريدات انتقد فيها الحرب التي تشنها السعودية والتحالف الموالي لها في اليمن، كما يقضي نبيل رجب حكماً آخر بالسجن لمدة سنتين على خلفية مقابلات مع وسائل الإعلام انتقد فيها الحكومة البحرينية.

الترهيب

لم تقف السلطات البحرينية عند تهديد أصحاب الرأي من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين بل امتد التهديد إلى المتابعين لمواقع التواصل الاجتماعي حيث هدّدت وزارة الداخلية البحرينية يوم 30 مايو، المواطنين المقيمين باتخاذ إجراءات قانونية ضد كل من يتابع "الحسابات المسيئة للأمن الاجتماعي في البحرين"، داعية إياهم إلى إلغاء متابعاتهم لتلك الحسابات.

واتهمت وزارة الداخلية في بيان لها الحقوقي المقيم في ألمانيا سيد يوسف المحافظة والناشط المقيم في أستراليا حسن عبدالنبي السطري بـ"إدارة حسابات إلكترونية تهدف لتشويه سمعة البحرين"، كما اتهمت الصحفي المقيم في لندن عادل مرزوق يوم 21 مايو، بـ"بث روح الفتنة بين مكونات المجتمع البحريني"، وهددته هو وكل من يرّوج لرسائله بالملاحقة القانونية.

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

كانت من أكثر الاتهامات شيوعاً في البحرين خلال عام 2019، الاتهام بـ"الانضمام لجماعة إرهابية"، "بث الشائعات في زمن الحرب"

نشر أخبار ومعلومات مكذوبة من شأنها الإضرار بالنظام العام"، "نشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالنظام العام"، وتهمة "سب الذات الإلهية"، و"إهانة يزيد بن معاوية"، "إهانة رئيس دولة أجنبية"، و"إدارة حسابات إلكترونية تهدف لتشويه سمعة البحرين" بالإضافة إلى تهمة "بث روح الفتنة بين مكونات المجتمع البحريني".

سادساً: الضحايا

ضمت قائمة الضحايا في البحرين كل من سيد يوسف المحافظة، والناشط حسن عبدالنبي الستري، المدافع الحقوقي نبيل رجب، الصحفي عادل مرزوق، المصور الصحفي موسى عبد علي، مراسل وكالة الأناضول أسعد فرات، الكاتب الصحفي إبراهيم الشيخ، عضو مجلس النواب السابق أسامة جابر مهنا التميمي، النائب السابق محمد خالد، المحامي عبدالله هاشم، الناشط السياسي علي جاسم، عالم الدين الشيعي محمد الرياش، الناشط السياسي إبراهيم شريف، وهدير عبدالله حسن عبادي.

الأردن

أولاً: التقديم

يشكل الموقع الجغرافي للمملكة الأردنية دوراً أساسياً في السياسة الداخلية للحكومة وطريقة تفاعلها مع قضايا حرية الرأي والتعبير، حيث تقع المملكة في بؤرة الصراع مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، ولها حدود مشتركة مع كل من العراق وسوريا اللتان شهدتا ميلاد تنظيم داعش. أما في داخل الأردن فشكّل الصراع بين أفكار ليبرالية تدعو للحدّات وتيارات أصولية تنمو وتسعى لفرض إرادتها على المجتمع دوراً محورياً في قرارات السلطات الأردنية نحو الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي خلال 2019.

فقد تصدّت الحكومة الأردنية للضغوط المصرية والسعودية ولم تحظر جماعة الإخوان المسلمين، بل وسمحت للجماعة من خلال حزب (جبهة العمل الإسلامي) بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية والتمثيل في مجلس النواب. وخلال السنوات القليلة الماضية فرضت التيارات الدينية المحافظة رؤيتها على المجتمع ودفعت الحكومة لارتكاب عدد من انتهاكات حرية التعبير بدعوى "خدش الحياء العام"، "الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع"، "الحفاظ على سمعة الأردن"، أو "الاساءة للذات الالهية والدين الإسلامي".

فقد استطاعت الجماعات المحافظة الضغط على الحكومة لإلغاء مهرجان الألوان المستوحى من الثقافة الهندية، وأثارت ضجة مع إعلان أحد الفنادق عن نيته في تنظيم حفل لنزلاء الفندق يتضمن "عشاءً، ودي جي، ووضع رغوة في أحواض السباحة التابعة للفندق ذاته. كما أثار مسلسل جن الذي عرض على منصة نتفلكس، يوم 13 يونيو، ردود فعل غاضبة في المملكة بزعم أن المسلسل يتضمن مشاهد تنافى وقيم المجتمع الأردني، وأصدر مجلس النواب في 15 يونيو، بياناً أكد فيه سعيه إلى استحداث تشريعات تكفل عدم الخروج عن التقاليد الوطنية والمنظومة القيمية.

ثانياً: التطور التشريعي والقانوني

شهدت العاصمة الأردنية خلال عام 2019، جدالاً واسعاً حول اثنين من القوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والحق في تداول المعلومات، واستطاعت منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير صد عملية تمرير قانون الجرائم الإلكترونية، في حين استطاعت الحكومة الأردنية تمرير مشروع قانون الأمن السيبراني لسنة 2019، في مجلس النواب.

ففي 19 فبراير 2019، ناقش مجلس النواب الأردني مشروع القانون المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية، واختتمت الجلسة بالتصويت بالأغلبية على رد مشروع القانون إلى الحكومة لإدخال التعديلات اللازمة على بعض نصوصه، على وجه الخصوص النصوص التي تتعلق بتعريف خطاب الكراهية، وعقوبات الأخبار الكاذبة.

حيث يتضمن مشروع القانون على سبيل المثال تعريفاً فضفاضاً لخطاب الكراهية، ويساوي المشروع بين خطاب الكراهية والانتقاد المباح للشخصيات العامة على وسائل التواصل الاجتماعي، كما يسمح مشروع القانون للحكومة بمصادرة الأجهزة الشخصية وتفتيشها، مما ينتهك حق المواطنين في الخصوصية.

وكانت الحكومة الأردنية قد أجرت في 11 ديسمبر 2018، بعض التعديلات على مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لسنة 2015، الذي سحبته من مجلس النواب، ثم أرسلته مجدداً إلى المجلس.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الأمن السيبراني لسنة 2019، فقد بدأ مجلس النواب يوم 21 يوليو، أولى جلسات دورته الاستثنائية المنعقدة بموجب مرسوم ملكي لمناقشة 13 قانوناً من بينها هذا القانون. وفي 30 يوليو وافق مجلس النواب على مشروع القانون تمهيداً لعرضه على مجلس الأعيان، ويتضمن مشروع القانون إنشاء مجلس وطني للأمن السيبراني. ويتضمن مشروع القانون انتهاكاً للحق في تداول المعلومات حيث منحت المادة جهة الإدارة (المركز الوطني للأمن السيبراني) سلطة مطلقة في "حجب أو إلغاء أو تعطيل شبكة الاتصالات ونظام المعلومات والشبكة المعلوماتية وأجهزة الاتصالات والرسائل الإلكترونية الخاصة مع الجهات ذات العلاقة عن كل من يشتبه في ارتكابه أو اشتراكه في أي عمل يشكل حادث أمن سيبراني". وأعطت المادة للمركز الوطني للأمن السيبراني هذا الحق لمجرد الاشتباه في ارتكاب أو الاشتراك في أي عمل يشكل حادثاً سيبرانياً، بينما يجب أن يكون هذا الحق حصراً على السلطة القضائية صاحبة الاختصاص الأصلي.

ثالثاً: القضايا الأكثر تأثيراً في حرية التعبير

من القضايا الأكثر تأثيراً في الأردن خلال عام 2019، قضية حجب المواقع الإخبارية، حيث حجبت السلطات الأردنية خلال شهر مارس، 45 موقعاً استناداً لأحكام قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1988، وتعديلاته بموجب القانون رقم 32 لسنة 2012، وتنفيذاً لهذا القانون المعيب حجبت السلطات الأردنية منذ عام 2013، مئات المواقع، حيث ألزمت المادة 49 من القانون المطبوعات الإلكترونية التي تنشر الأخبار والتحقيقات والمقالات والتعليقات بالتسجيل والترخيص، لكن في الوقت نفسه تُطبّق عليها جميع التشريعات النافذة ذات العلاقة بالمطبوعة الصحفية.

كذلك قضية منع اعتصام المعلمين، يوم 5 سبتمبر، قرب دار رئاسة الوزراء في العاصمة عمان، وقيام أجهزة الأمن باعتقال ما يزيد عن خمسين معلماً، وقرار نقابة المعلمين الدخول في إضراب مفتوح عن التعليم، وتضامن الطلبة وأولياء الأمور مع المعلمين، وقضية احتجاجات مدينة الرمثا بمحافظة إربد "شمال الأردن" يوم 23، 24 أغسطس، على قرار

تحديد كميات السجائر التي يمكن للمسافر إدخالها معه، وتطور الاحتجاجات إلى مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين واعتقال عشرات المتظاهرين.

رابعاً: الانتهاكات التي نالت من حرية التعبير

منع وإعاقة الفعاليات السلمية

من الانتهاكات التي شهدتها هذا العام قرار محافظ العاصمة سعد شهاب يوم 8 يوليو، بإلغاء، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة الرذيلة، الذي كان مقرراً عقده في مجمع النقابات بدعوة من جمعية أنصار الفضيلة الأردنية (درع)، وتحت رعاية وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وجاء قرار شهاب بدعوى عدم حصول المنظمين على الموافقات اللازمة لإقامة المؤتمر، كما منعت الأجهزة الأمنية وقوات الدرك وصول لجنة أهالي ونصرة المعتقلين والعديد من النشطاء إلى مقر المركز الوطني لحقوق الإنسان، مساء 2 يونيو، لتسليم مذكرة تخص المعتقلين السياسيين، وسجناء قضايا الرأي والتعبير في المملكة.

كما منعت قوات الأمن أيضاً، المعلمين من الاعتصام قرب دار رئاسة الوزراء عند الميدان الرابع في العاصمة عمان، يوم 5 سبتمبر، للمطالبة بعلاوة وظيفية قدرها 50%، واعتقلت قوات الأمن ما يزيد عن خمسين معلماً، وتم ترحيل 13 منهم إلى مركز أمن اليبادر، وردا على التعامل الأمني الخشن مع اعتصام المعلمين، قررت نقابة المعلمين الدخول في إضراب مفتوح عن التعليم.

الحجب

استمرت السلطات الأردنية في سياسة حجب المواقع الاخبارية ولم تسلم من الحجب تلك المواقع التي أسسها الشباب الاردني في الخارج بهدف الاستفادة من الحريات الإعلامية في الدول التي يقيمون فيها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد حجبت السلطات الأردنية موقع "الأردنية" الاخباري بعد ساعات من إطلاقه يوم الأحد 19 مارس، بدعوى مخالفة شروط الترخيص الواردة في قانون المطبوعات والنشر؛ كونه يقدم محتوى أخبار يتعلق بالأردن رغم انه يصدر من خارج الأردن. كما أعلنت مديرة مديرية التراخيص في هيئة الإعلام مجد العمد يوم 5 مارس، أنه تم حجب 45 موقعاً إلكترونياً.

الاعتداءات

لم يقتصر الاعتداء على الصحفيين على السلطة فحسب بل امتد ليقوم به عدد من المواطنين دون تدخل من السلطات لوقفه، ومن الأمثلة على ذلك اعتداء عدد من الأشخاص على طاقم عمل قناة رؤيا خلال تغطيتها وقفة احتجاجية للمعلمين يوم 3 أكتوبر بساحة مجمع النقابات المهنية، وذلك بدعوى تعمد القناة نقل الفعالية في نهايتها بهدف إظهار ضعف المشاركة فيها.

كما أقدم محتجون مساء 23، و 24 أغسطس، على قطع الطرق في مدينة الرمثا بالحجارة والإطارات المشتعلة، فيما استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين، واعتقلت عدداً من المواطنين بينهم أشخاص كانوا يقومون بتصوير الأحداث.

الحبس

تحاول السلطات الاردنية تقييد الحق في حرية التعبير بعدة وسائل من بينها حبس الضحايا وشغل الحبس الحيز الأكبر من انتهاكات هذا العام وعلى سبيل المثال، ووفقاً للترتيب الزمني للأحداث فقد احتجز منذ منتصف شهر مارس الماضي، ما يزيد عن 10 أشخاص، معظمهم مرتبطون بتحالف "الحراك"، بتهمة تنتهك حقهم في حرية التعبير مثل "إطالة اللسان" أو تهمة غامضة مثل "تقويض نظام الحكم السياسي" و"السب والقذف"، وذلك بسبب النشر على الإنترنت. وألقت الأجهزة الأمنية القبض على الصحفي نضال سلامة يوم 2 يناير 2019، وتم تحويله إلى مركز الإصلاح والتأهيل لتنفيذ حكم سابق بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بزعم "مخالفة قانون النشر والمطبوعات"، على خلفية قضية نشر تتعلق بإحدى المستشفيات الخاصة. وأفرج عنه لاحقاً في 5 فبراير 2019، بموجب قانون العفو العام. كما ألقت أيضاً أجهزة الأمن القبض على الصحفي جهاد أبو بيدر، يوم 7 أبريل، من أمام مبنى قناة الأردن اليوم، قبل دخوله للمشاركة في لقاء تلفزيوني للحديث عن قضية تزوير دمغة الذهب، قبل أن تفرج عنه أجهزة الأمن التابع للبحث الجنائي بعد يوم واحد من احتجازه.

واحتجز مدعي عام عمان، يوم 19 مايو، صاحب قناة "الأردن اليوم" محمد العجلوني، ومقدمة البرنامج الساخر "ع الرابع"، رنا الحموز على إثر شكوى تقدم بها مدير عام قوات الدرك اللواء حسين الحواتمة بعد عرض القناة فيديو ناقد لتصريحات العجلوني التي اتهم فيها عسكري متقاعد مشارك في المسيرات، بأنه "إما يسعى لمكاسب شخصية أو أنه مدعوم من جهات خارجية".

كما اعتقلت الأجهزة الأمنية المحامي فراس الروسان، يوم 22 مايو وتم حبسه لمدة شهر بتهمة إطالة اللسان، ثم أفرج عنه في 20 يونيو، وألقت مديرية الأمن العام مساء 9 يونيو القبض على عدد من الأشخاص ممن شاركوا في اعتصام بالقرب من المركز الوطني لحقوق الإنسان بدعوى "المشاركة في اعتصام غير مرخص"، قبل أن تفرج عنهم في نفس اليوم بعد توقيعهم على تعهدات بالمحافظة على الأمن والنظام وعدم القيام بأي أعمال من شأنها الإخلال بالأمن والنظام، وكان من

بين المعتقلين "طاقم عمل قناة الأردن اليوم"، الاعلامية عبدة عبده، وعلي خلف وقتيبة المومني، المكلفين بالتغطية الإعلامية للاعتصام. وفيما له علاقة بالحبس أيضا اعتقلت أجهزة الأمن صهيب نصر الله، ومالك الجيزاوي، ومحمد عجاج، يوم الخميس 27 يونيو، على خلفية المشاركة في اعتصام مناهض لورشة البحرين في مخيم البقعة، وأسندت إليهم تهمة "الإساءة لدولة عربية شقيقة بالهتافات".

المحاكمة

كانت محاكمة النشاط وقادة الرأي من السبل التي استخدمتها السلطات الاردنية ولا زالت تهمة إطالة اللسان من الاتهامات الجاهزة لكل من يعارض أو ينتقد أو يجار بالشكوى من سوء الأحوال المعيشية، وشهد هذا العام على سبيل المثال:

حكم صدر من محكمة صلح جزاء عمان يوم 9 مايو بسجن الناشط طه الدقاسمة، لمدة عام بتهمة إطالة اللسان، كما تنظر المحكمة في نفس الوقت في قضية الناشط على الخريسات بتهمة مماثلة. وفي 10 مايو أمر مدعي عام عمان بحبس الناشط الحراكي أحمد النعيمات، بزعم "إطالة اللسان، وذم هيئة رسمية"، وأفرجت عنه محكمة صلح جزاء عمان يوم 10 يونيو، بكفالة، بعد حبس دام نحو شهر. كما قرر مدعي عام عمان، يوم 2 سبتمبر، حبس رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب، عبد الكريم الشريدة، لمدة 14 يوماً في سجن الجوبدة بتهمة إطالة اللسان على خلفية فيديو نشره عبر حسابه على موقع "فيسبوك"، انتقد خلاله تدخل الديوان الملكي في تعيين شيوخ العشائر. ثم وافق المدعي العام يوم 11 سبتمبر على الإفراج عن الشريدة بكفالة مالية.

خامساً: الاتهامات الأكثر شيوعاً ضد حرية التعبير

قدمت السلطات الاردنية العديد من قادة الرأي إلى المحاكمة بتهمة شاع استخدامها لتقييد حرية التعبير ولا تتوافق مع الحديث عن التحول إلى الدولة المدنية من بينها تهمة "إطالة اللسان"، "تقويض نظام الحكم السياسي"، "ذم هيئة رسمية"، تهمة "الإساءة لدولة عربية شقيقة بالهتافات"، و"السب والقذف"، "مخالفة شروط الترخيص الواردة في قانون المطبوعات والنشر"، و"مخالفة قانون النشر والمطبوعات". كما استخدم تعبير "عدم حصول المنظمين على الموافقات اللازمة" كمبرر لمنع إقامة المؤتمرات أو الندوات التي لا تلقى قبول السلطات في المملكة.

سادساً: الضحايا

ضمت قائمة الضحايا نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، ونشطاء حراكيون من بينهم أحمد طبنجة الكناني، أحمد النعيمات، صبري المشاعلة، صهيب نصر الله، طه الدقاسمة، عبد الله الوريكات، على الخريسات، فراس الروسان، كميل الزعبي، معاوية الشواورة، نعيم أبو ردينة، مالك الجيزاوي، ومحمد عجاج، وعدد من المعلمين أثناء اتجاّهم نحو الدوار الرابع يوم 5 سبتمبر. كما ضمت القائمة عدداً من الاعلاميين والصحفيين من بينهم المخرج محمد العجلوني، ومقدمة البرامج رنا الحموز، الصحفي نضال سلامة، الصحفي جهاد ابو بيدر، الاعلامية عبدة عبده، الصحفي علي خلف، الصحفي قتيبة المومني. بالإضافة إلى طاقم عمل قناة رؤيا خلال تغطية وقفة المعلمين يوم 3 أكتوبر. ولم تخلو القائمة من المدافعين عن حقوق الإنسان مثل رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب، عبد الكريم الشريدة.